الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

المساعي الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

إعداد الطالبة:

فائزة بن داود

إشراف الدكتور:

سعد طيايبـــة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د. فوزية شرقي	رئيسا	جامعة محمد بوضياف–المسيلة
د. سعد طيايبة	مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف–المسيلة
د. فاطمة الزهراء حشاني	مناقشا	جامعة محمد بوضياف–المسيلة

الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

رقم:.....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

المساعي الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

إعداد الطالبة:

– بن داود فايزة –

إشراف الأستاذ:

طيايبة ساعد

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

مصداقا لقوله ﷺ (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

وقال ﷺ: (من صنع إليكم معروف فكافئوه، فإن لم تجدو ماتكافئونه فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه)

نشكر الله عز وجل الذي وفقني لانجاز هذه الرسالة أتقدم بخالص الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور:

طيايبة ساعد

الذي لم يبخل علي بأدنى المعلومات والتوجيهات والثقة التي منحني إياها وتشجعياته المتواصلة على تقديم هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا مُحَمَّد (ﷺ)

إلى نبع المحبة الذي لا تكدره عوادي الزمن، وفيض الحنان الذي لا يقف في طريق عائق.....

إلى والداي الكريمين أطال الله في أعمارهما

إلى عائلة زوجي كل باسمه وشخصه من صغيرهم قبل كبيرهم.

إلى كل إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأولادهم كل باسمه وشخصه.

أهدي هذا العمل المتواضع.

بن داود فايزة

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تريد أن تلعب دورا على المستويين الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحى الأحداث التي اجتاحت شمال إفريقيا مع نهاية 2010، بداية من تونس ووتوالت تباعا إلى مصر ثم ليبيا.

وأمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها توالت ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصعد حدة الأزمة بهذا البلد كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تتحرك في جميع الاتجاهات من خلال القيام بعدة مبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين لإيجاد أفضل السبل لتسوية الأزمة الليبية.

فالدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي يتمحور دورها في كيفية التفاعل بين الدول عالميا وإقليميا والتي تهدف إلى إرساء سبل السلام من خلال ربط جسور التعاون والتواصل بين الدول وفض النزاعات والصراعات عن طريق خلق جو من التفاهم وإجراء لقاءات ومفاوضات بين الأطراف المتنازعة للوصل إلى حلول سلمية، ولقد عملت الجزائر منذ الاستقلال إلى لعب دور فعال لتحقيق الأمن والسلم ومساندة الشعوب المستعمرة من خلال تبنيها لجملة من المبادئ بالأخص تحقيق مبدأ تقرير المصير، غير أن الدبلوماسية شهدت مرحلة من الركود وغياب دورها الإقليمي، لكن بعد التحول الذي شهدته الجزائر بعد الحراك الشعبي وتولي الرئيس "عبد المجيد تبون" الرئاسة منذ سنة 2019 حيث حرص على إعادة إحياء فاعلية الدبلوماسية الجزائرية التي بنت مبادئها على ترقية الحلول السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدتها وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعليه فالإشكال المطروح: ما هي المساعي الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية؟

الإطار المنهجي:

01- الإشكالية:

عرفت دول شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة خاصة دولة ليبيا حالة من اللااستقرار والفوضى الدولية، وبحكم القرب الجغرافي والجوار والحدود المشتركة مع الجزائر كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية التدخل، وذلك لعدة أسباب لعلى أهمها، الحفاظ على الأمن والسلمي الدوليين، وكذلك المحافظة على الحدود الجزائرية من أي خطر قد يوفد إليها وللإلمام أكثر بهذا الموضوع علينا الإجابة على الإشكالية التالية:

-كيف سعت الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية ؟

ويتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية ؟
- ما طبيعة الأزمة الليبية ؟
- ما هي المبادرة الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية ؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الفرضية التالية:

سعي الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية في إطار مقاربة جزائرية لحل الأزمة الليبية والإصرار على ضرورة التسوية السياسية لها.

02- أسباب اختيار الموضوع: تعود السباب اختيارا لموضوع أساس إلى اعتبارات عليمة تتعلق بالموضوع في حد ذاته وأخرى ذاتية:

من أبرز الدوافع التي جعلتني أهتم بهذا الموضوع هو انتمائي الى الوطن العربي عامة وللجزائر خاصة، وتأثري بما يحدث فيه، والذي عانت وتعاني منه مختلف مناطقه الكبيرة والكثيرة في ظل الأزمات الداخلية التي تعرفها، والتي تحكمها القوى الغربية بغية تفكيك وتقسيم المنطقة وإعادة هيكلتها بما يتوافق ومصالحها.

طبيعة التخصص أي العالقات الدولية، وكذلك الرغبة في تتبع أزمات دول الجوار، وكذا تبع مسار الدبلوماسية الجزائرية.

قرب مسرح الأحداث.

أسباب موضوعية: كون الدبلوماسية الجزائرية من أكفأ الدبلوماسيات وأنجحها على الصعيد الإفريقي وكذا العربي.

على اعتبار أن منطقة ليبية تعد امتدادا جغرافيا للجزائر بحدود جد طويلة واي فوضى وعدم استقرار بهذه المناطق يؤثر سلبا على استقرار وأمن الجزائر.

03- أهداف الدراسة:

- معرفة دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية.
- التعرف على الأزمة الليبية وطبيعتها.
- التطرق لمبادرات الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

04- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أحد أهم المواضيع الراهنة على الساحة الدولية وهي الأمة الليبية والجدل الواسع الذي أثارته والتي تعدت حدودها المرسومة ففي ظاهرها كانت تقوم على إسقاط النظام، وإنشاء دولة ديمقراطية يحكمها الدستور لكن باطنها يقوم أساسا على تحقيق مصالح القوى الغربية خاصة وأن ليبيا طرف مهم في معادلة النفط والسيطرة عليه يعني تحقيق جزء من الاستقرار في الأسواق العالمية وهذا ما انعكس سلبا على دور الجوار التي أصبحت تتحمل عبئ ما يحدث في ليبيا من الناحية الأمنية والسياسية والعسكرية، باعتبار إن ليبيا وحدة من وحدات المغرب العربي وما يحدث فيها يمس المنطقة ككل.

05- تحديد المفاهيم:

*** الدبلوماسية:**

لغة: إن كلمة دبلوماسية بكسر الدال هي اسم مصدر صناعي صفة تخص التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية.

اصـطلاحا: هـي علـم وفـن إدارة العلاقـات بـين الأشـخاص الـدوليين عـن طريـق الممثلـين الدبلوماسيين ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين في إطار ما يقره القانون والعرف الدولي.

إجرائيا: هي طرق سلمية لحل اي مشكل أو أزمة.

*** الأزمة:**

لغة: هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب أي وضع وصل غالى وضعية حرجة.

اصطلاحا: هي حالة تهديد مفاجئة تتعرض لها المنظمة أو المؤسسة، تهدد وجودها، والوقت المتاح للتعامل مع هذه الحالة ضيق جدا.

إجرائيا: هي المشاكل والعوائق التي تواجه فردا أو مؤسسة أو دولة.

06- الدراسات السابقة:

اعتمدنا في انجاز مذكرتنا هذه على بحوث تمثلت أساسا في أطروحات الدكتوراه والماستر أهمها:

أ- الوضع الأمني في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار لـ صويلح عبد الله:

استنتج الباحث من خلال دراسته هذه ما يلي:

- حالة الفشل والأوضاع المزرية التي تعاني منها المنطقة العربية نتيجة الفساد السياسي والإداري، غياب العدالة، الظلم والاستبداد، وتدخل الدول الأجنبية التي باتت تحكم المنطقة وفق مصالحها وأهدافها.

- كلما ارتفعت مؤشرات الفشل كلما كانت الدول العربية في خطر التدخلات الأجنبية، تحت غطاء حماية حقوق الإنسان.

- انتفاضة الشعب الليبي 17 فيفري 2011 جاءت نتيجة تذمر الشعب الليبي من الأوضاع المزرية التي يعيشها.

- نظام العقيد معمر القذافي واتخاذ القرارات وحصرها في شخصه جعل ليبيا ونظامها الجماهيري فرديا دكتاتوريا.

– إن انهيار الدولة الليبية كان بفعل تدخل الحلف الأطلسي وإسقاط نظام القذافي.

– سقوط نظام القذافي ترك ليبيا في مستنقع الفوضى وعدم الاستقرار، وتنصل المجموعة الدولية من مسؤولياتها في إعادة بناء الأمن والمؤسسات الدولية.

– إن الأوضاع الأمنية التي خلفتها الأزمة الليبية تدعو للقلق على مستقبل المنطقة العربية ودول جوار ليبيا، وخاصة الجزائر وتونس ومصر، أمام تحد أمني كبير يهدد استقرار وأمن المنطقة مما أدى بالعواصم العربية والغربية إلى إجلاء دبلوماسييها ورعاياها، وغلق سفاراتها وقنصلياتها بسبب الوضع الطارئ وغير المستقر الذي يخيم على كامل البلاد.

– تعتبر التهديدات الأمنية التي خلفتها الأزمة الليبية في المنطقة المحرك الرئيس لدول الجوار من خلال طرحها للعديد من المبادرات واستضافتها لجلسات الحوار بين الأطراف الليبية المختلفة من أجل التوصل إلى حل سلمي وسياسي للأزمة.

ب– الأزمة الليبية وانعكاساتها المستقبلية على الوضع الأمني الجزائري لـ بن بتقة نور الهدى:

تطرقت الباحثة إلى أن:

– أن سبب انتفاضة ليبيا كانت نتيجة تراكمات لاحتجاجات سابقة، والتي استطاع القذافي إخمادها، لكن الربيع العربي أتاح الفرصة للمعارضة الليبية.

– إن تدخل الحلف الأطلسي كان تدخلا إنسانيا من الناحية الإعلامية، أما من الداخل فيحمل في طياته مصالح القوى المشاركة في عمليات الحظر الجوي، وبالتالي يمكن تصنيف ما حدث في ليبيا على أنه نزاع داخلي سياسي (صراع الليبيين على السلطة)، ونزاع دولي اقتصادي (تنافس غربي على مصادر الطاقة).

– التدخل الأجنبي يؤدي إلى تأجيج الأوضاع وتهديد أمن دول المنطقة، لذا كان من الممكن حل الأزمة في إطار تكاملي بين هذه الدول حفاظا على استقرار المنطقة.

– أن العلاقة بين الجزائر وليبيا تتميز بالتعاون أحيانا والتوتر والخلاف أحيانا أخرى،و أن الخلافات تكون انطلاقا من سلوكيات ومواقف القذافي غير المسؤولة كدعوته إلى إقامة دولة الطوارق وهو ما تعتبره الجزائر مساسا بوحدتها الترابية.

– أن الفوضى في ليبيا والتدخل الأجنبي في المنطقة تعد من أبرز التحديات الأمنية للجزائر.

– أن السياسة الخارجية الجزائرية ما زالت حبيسة مبادئ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مما أدى بها إلى الدخل في عزلة دولية وخلافات ثنائية دائمة، كما لاحظناه في القضية الليبية، وتوالي سقوط الأنظمة العربية، أربك الدبلوماسية الجزائرية مما جعلها تتخذ مواقف غامضة غير واضحة المعالم، رغم تاريخها الدبلوماسي الحافل بالإنجازات.

ج– السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011–2017 لـ: لبيب بقاص وعبد الرحمان هزيل تطرق الباحثان إلى:

– أن الاضطرابات الأمنية الخطيرة التي عرفتها ليبيا فرضت على الجزائر في الإسراع إلى وضع إجراءات أمنية استثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عقر الدار الوطني وذلك بإطلاق مبادرة وطنية لحل الأزمة الليبية عبر حوار شامل لتسوية الأزمة الليبية.

– أن الموقف الجزائري تجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح، أثار انتقادات لاذعة للدبلوماسية الجزائرية.

– أن الجزائر تنادي بالحل السياسي وتنتقد الحل العسكري.

– أن احتفاظ الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في أزمة داخلية.

– أن شبح التدخل العسكري الجزائري في ليبيا هو مؤامرة تسعى لإغراق الجزائر في المستنقع الليبي، فيما يعرف بالحرب بالوكالة، وهو ما يجب أن تتوخاه الجزائر وتتوقاه.

*** التعليق على الدراسات السابقة:**

– دراسة صويلح عبد الله بعنوان: الوضع الأمني بليبيا وانعكاساته على دور الجوار، رسالة ماستر في العلوم السياسية والعاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3

أوجه الشبه: كلاهما يتناول موضوع الأزمة الليبية.

أوجه الاختلاف: هذه الدراسة ترمي إلى معرفة التهديدات الأمنية التي خلفتها الأزمة الليبية

أما دراستنا فتهدف إلى معرفة الدبلومسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

– دراسة بن بتقة نورالهدى بعنوان: الأزمة الليبية وانعكاساتها المستقبلية على الأمن القومي الجزائري، رسالة ماستر في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 3.

أوجه الشبه: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الجزائر وليبيا بحكم أنها دول الجوار.

أوجه الاختلاف: تناولت هذه الدراسة انعكاسات الأزمة عن الأمن القومي الجزائري.

أما دراستنا: تناولت محاور السياسة الخارجية وموقفها تجاه الأزمة الليبية.

– دراسة لبيب بقاص وعبد الرحمان هزيل بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011–2017، رسالة ماستر في قسم العلوم السياسية والإعلام.

أوجه الشبه. كلاهما تطرقا إلى السياسة الخارجية تجاه الأزمة الليبية.

أوجه الاختلاف: تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية بجميع محاورها وأدواتها، أما دراستنا فقد ركزت على أداة الدبلوماسية.

07– المدخل النظري:

*** النظرية الواقعية (الدفاعية):** حيث يرى الدفاعيون أمثال "ستيفان والت" أن الدولة تسعى لتحقيق أمنها عن طريق تعزيز قدراتها الدفاعية لتجنب سيطرة الدول الأخرى على إقليمها وتوجهات قراراتها وذلك راجع إلى المعضلة الأمنية التي تعني انعدام الأمن في النظام الدولي أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة اللاأمن بالنسبة للدولة (ب) في إطار معادلة

صفرية وبالتالي فإن الدول تعطي أولوية لاستقلالها من خلال تبني الدفاع في النظام الدولي ما يدفعا نحنو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى من المصالح المحددة والمقيدة.

* **نظرية الدور**: تنطلق هذه النظرية من فكرة رئيسية مفادها أن السلوك الخارجي للدولة يتحدد من خلال إمكانياتها الداخلية المتمثلة في:

أ- **الإمكانيات المادية**: المتعلقة بالبيئة غير البشرية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات والموارد الاقتصادية، مستوى التحديث والتقدم التكنولوجي).

ب- **الإمكانيات غير المادية**: المتعلقة بالبيئة البشرية للمجتمع (ثقافة سياسية، نظام المعتقدات السائد).

ج- **المتغيرات السيكولوجيا**: المتعلقة بالبيئة النفسية والإدراكية لصانع القرار.

وبالتالي تمكننا نظرية الدور من تفسير حدود الدور الذي بإمكان الدول لعبه على الساحة المحلية الإقليمية، الدولية انطلاقا من إمكانياتها المادية والبشرية والسيكولوجيا، أي مدى قدرتها على مدى استغلال هذه الإمكانيات في إبراز قوتها وتكوين مكانة معينة على الساحة الدولية، وكيفية ترجمة الإمكانيات إلى أفعال دفاعية أو هجومية في السياسة الخارجية.

08- المنهج:

يعتبر المنهج أساس الوصول إلى المعرفة ومحاولة منا معرفة واقع الأزمة الليبية وخلفياتها والأوضاع الأمنية التي آلت إليها، ودور الدبلوماسية الجزائري لحل هذه الأزمة استخدمنا **المنهج التاريخي**: الذي يقوم على تتبع ظاهرة معينة من خلال متابعة تطورها في فترات زمنية متعاقبة في محاولة لتفسيرها والكشف عن العوامل التي أدت إليها فالمنهج التاريخي يعيدنا إلى مختلف التغيرات التي عرفتها الأزمة الليبية في عهد القذافي من أجل معرفة الأحداث ومحاولة فهمها، وإبراز تأثيراتها الداخلية والخارجية.

09- تحديد مجال الدراسة:

- **المجال الجغرافي:** تحتل ليبيا مساحة كبيرة في شمال إفريقيا بين خط طول 9 وخط طول 25 شرقا في حين أقصى امتداد لها جنوبا يصل إلى دائرة عرض 18,45 إلى دائرة عرض 32,57 شمالا، وهذا التحديد الفلكي جعل الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر والتشاد أما شرقا فتسير الحدود مع كل من مصر والسودان وغربا مع حدود تونس والجزائر، واتساع رقعة الدولة الليبية التي تقدر مساحتها بحوالي 1750000 كلم^2 تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها 6500 كلم منها 4550 حدود برية أما الباقي 1950 فهو طول الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلى رأس الجدير غربا أدى هذا الموقع المميز وهذه المساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثر البلاد منذ أقدم العصور بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جدا التي عرفتها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

10- خطة الدراسة: لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين حيث ضم الفصل الأول الإطار المنهجي، ويعتبر مدخلا عاما للدراسة من خلال طرح إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها، تحديد بعض المفاهيم الواردة في الدراسة، عرض بعض الدراسات السابقة، والتطرق إلى المدخل النظري للدراسة والمنهج، وأخيرا مجالات الدراسة.

أما الإطار النظري فقد ضم ثلاث فصول إذ تناول الفصل الأول منه السياسة الخارجية الجزائرية والفصل الثاني خصص لمعرفة الأزمة الليبية ومخلفاتها، في حين الفصل الثالث تناولنا فيه المساعي الدبلوماسية لحل الأزمة الليبية.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية:

المبحث الأول: المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الثاني: خصائص ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: الأزمة الليبية.

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: أطراف الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: مسار وتطور الأزمة الليبية.

الفصل الثالث: المساعي الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية.

المبحث الأول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: الموقف الجزائري لحل الأزمة الليبية.

الخاتمة.

الفصل الأول:

ملامح السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الأول: ملامح السياسة الخارجية الجزائرية

لا تخلو أي سياسة خارجية من لأي دولة من مجموعة الضوابط والمبادئ الموجهة لسلوكها التي تؤثر بشكل أو بآخر في مواقفها اتجاه مختلف القضايا المطروحة أمامها.

فالجزائر دولة مرت بحقبة تاريخية حددت ورسمت مسارها الخارجي ومعظم مبادئها الموجهة لسلوكها الفعلي، حيث تتميز السياسة الخارجية للجزائر بمجموعة من الثوابت التي تمثل حجر الزاوية في إطار توجهها اتجاه المحيط الخارجي، كون أن هذه المبادئ كرستها معظم المواثيق ودساتير الدولة الجزائرية المستقلة إضافة إلى تأثير مختلف المتغيرات في التوجه الخارجي للجزائر.

المبحث الأول: المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية:

تقوم الدبلوماسية الجزائرية من خلال مساعيها من أجل تسوية أزمات دول الجوار على مجموعة من المبادئ كرسها القانون الدولي، يعد احترام هذه المبادئ نابع من التزام الجزائر دوليا اتجاه القضايا الدولية وهذه المبادئ هي:

01- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نصت المادة 07/02 من ميثاق الأمم المتحدة على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير لقمع الواردة في الفصل السابع" وهو مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي، بحيث تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخل للدولة[1].

[1] – غضبان سمية، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية "تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، العدد 11، سنة 2018، ص 52.

وما يترتب على هذا المبدأ منع وحضر كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، سواء كان مباشرا أو غير مباشر ضمن أي نسق كان، لأن أي تدخل قد ينتج عنه آثارا وخيمة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وينقسم مبدأ التدخل إلى نوعين:

* عدم التدخل بالمعنى الواسع: هو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة من طرف دولة أخرى أو من طرف منظمة دولية.

* عدم التدخل بالمعنى الضيق: وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية.

إلا أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أثناء الممارسة الدبلوماسية بالنسبة للجزائر رافقه جدل واسع بين مؤيد ومعارض، خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما كان له من تأثير وانعكاسات على مختلف الأنظمة السياسية التي كانت تشكل حليفا استراتيجيا للدولة الجزائرية فهذا المبدأ في نظر التيار المؤيد هو من ساهم نسبيا في بقاء العلاقات الثنائية بينها وبين الدول التي شهدت موجات التغيير، بينما يرى التيار المعارض أنه مبدأ غيب الدور المتوقع للدبلوماسية الجزائرية، وأنه لا بد من التخلي عنه مستقبلا إزاء قضايا مشابهة[1].

ويبقى التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة محرما دوليا وحصرت حالات مشروعيته إلا في حالة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، أو حالة طلب الدول المتدخل لديها في حد ذاتها التدخل.

* مبدأ تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السليمة وحظر استخدام القوة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ الدولية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها، وهم مبدأ قديم يقصد به اعتماد الدول على جملة من الأساليب للسيطرة على الوضع المتأزم، والحيلولة دون وقوع مواجهات مباشرة واستخدام القوة، عرفت فيما بعد بالأساليب السليمة القائمة على أساس احترام سيادة الدول ولكل دولة الحق في اختيار الوسيلة التي تراها مناسبة لحل أزماتها والمفاضلة بينها،

[1] – رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، العدد 09، سنة 2016، ص 158.

وهذا ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 حيث نصت على: "يجي على جميع أطراف أي نزاع من شأن استمراره أي يعرض السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئا ذي بدأ بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها.

وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ أثناء سعيها للوصل إلى حلول سليمة بين الدول الإفريقية المتنازعة وهذا يرتبط بشكل طردي بمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، والذي تضمنه أيضا ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/4 منه بحيث جعل منه قاعدة آمنة في القانون الدولي، ويعد الأساس لقيام مجتمع دولي يحظى بالسلم والأمن الدوليين بل وسع من نطاق هذا المبدأ ليشمل حظر التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية[1].

وللإشارة فإن هذا المبدأ ليس حديثا لكن تطبيقه على أرض الواقع هو ما يعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره، حيث يعتم على ليونة المعاملات بين الأطراف المتنازعة ومدى تقبلهم الحلول السلمية.

* مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة وحسن الجوار: شكل مبدأ التعاون بين الدول الإفريقية القضية الأهم في نشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال تعزيز التعاون فيما يتعلق بالوقاية ورفض النزاعات ولقد أدرجت ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في العالم وفي القارة الإفريقية من خلال دفع عجلة الحوار إلى المناضلة من أجل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن فوزارة الخارجية إذا تتولى في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي مع متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بذلك كما تحرص دوما على ترقية التعاون الدولي القائم على مبدأ التشاور سعيا منها للحفاظ على لسلم والأمن الدوليين وعلى تنمية أوجه التكامل بين الدول فالتقارب بينها يقوي الإحساس بفكرة المصلحة الدولية المشتركة التي غيرت المفاهيم التقليدية للقانون الدولي كمبدأ السيادة،

[1] – سمية غضبان، **مرجع سابق**، ص 53.

فأصبحت الدول تتقبل فكرة سمو المصلحة الدولية عن المصالح الوطنية، مما أدى إلى الاعتراف بحقوق الإنسان ذلك لأن هدف المصلحة الدولية يتمثل أساسا في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال تطوير لتعاون الدولي المشترك[1].

كما منحت الدبلوماسية الجزائرية اهتماما كبيرا بمبدأ التعاون الدولي مع دول الجوار، يقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون ايجابي لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في التقليل احتمالات الاعتداءات وفض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء إلى القوة.

* مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: يعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام ونفس الشيء بالنسبة للدبلوماسية حيث وقع الاتفاق عليه بالإجماع ثم ما فتئ أن تعزز أكثر فأكثر من خلال نصوص ومواثيق الأمم المتحدة والقرارات التي أصدرتها محكمة العدل الدولية[2]، وهو يعني منح الشعب أو السكان بتحديد مصيرها وسياستها بنفسها بعيدا عن أي تدخلات أجنبية أو اعتداءات خارجية تشنها دول أخرى عليها، ورغم ما حاز عليه حق تقرير المصير من قوة ورغم ما حاز عليه حق تقرير المصير من قوة ورغم القرارات الدولية الصادرة في شأن هذا الحق غلا أنه ظل محط خلاف كبير بين الباحثين والقانونيين في كيفية تنفيذ القرارات ذات الصلة بتقرير المصير وأشكال تطبيقه في مختلف أنحاء العالم.

[1] – أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزئر 2007–2008، ص 54.

[2] – ياسين بن عمر، **حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر**، مجلة العلوم القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 15.

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية ومحدداتها:

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بهيمنة عدة عوامل وطوابع منها:

* **الطابع الشخصي:** السياسة الخارجية الجزائرية تميزت بسيطرة العامل الشخصي، فمؤسسة الرئاسة بمنزلة معتبرة فهي تنفرد بالسيطرة السياسية حيث نجد أن دستور 1963 في مادته 43 قد خول لرئيس الجمهورية صلاحيات هامة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما خصه بقيادة الشؤون الخارجية وهو ما جاء في مادته 41 من الدستور[1].

و قد تعاقبت الدساتير التي أعطت لرئيس الجمهورية قيادة وتنفيذ السياسة العامة للأمة كدستور 1976، تلاه دستور 1989 في مادته 74 أقر لرئيس الجمهورية تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها بالإضافة لتعيينه للسفراء والمندوبين فوق العادة، وإنهاء مهامهم، وكذلك تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول، كما نجد أن دستور 1996 هو الآخر قد أكد على سيطرة الرئيس على صناعة القرار في السياسة الخارجية[2].

إن تحكم العوامل الشخصية في صناعة السياسة الخارجية يرجع إلى مدى الاهتمام الزائد لصناع القرار بالشؤون الخارجية ويعمل على تعظيم دوره فيها مما يدفعه إلى الإلمام بكافة المهام والصلاحيات في هذا الجانب وبالتالي يقلل التفويض.

* **الطابع الأزموي:** يشكل الطابع الأزموي عاملا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية حيث يجعلها تنشط في ظل الأزمات على عكس فترة الاستقرار الذي تتميز فيه بالجمود والتراجع.

فالجزائر كثيرا ما كانت تشكل فاعلا مؤثرا خلال الأزمات ولعلى نشاطها هذا يرجع إلى حقبة الاستعمار التي مر لها المجتمع الجزائري، فإنجاز الثورة التحريرية أعطى دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية للتحرك على المستوى الإقليمي والدولي إلى غاية انقلاب 1965 الذي أدى إلى تراجع نشاطها لكن سرعان ما عاد هذا النشاط والذي ظهر في عقد العديد من

---

[1] – تين حسينة، **الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية، مبادرة نيباد**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم سياسية دبلومسية وتعاون دولي، مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012–2013، ص 13.

[2] – العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010–2011، ص 36.

المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة 77 سنة 1967، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى دول العالم الثالث حيث أصبحت مدرسة للدول الصغيرة والضعيفة وسيدة العالم الثالث بفضل قراراتها التي تتخذها لصالحه، لكن ظهور أزمة الصحراء الغربية أدى لتراجع هذا الدور مرة أخرى، لكنها استطاعت الخروج من هذه العزلة مرة أخرى وجلب عددا كبيرا من مؤيدي القضية الصحراوية وهو ما حدث سنة 1982 عندما انضمت الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية، وانسحاب المغرب محتجا على هذا الانضمام.

إلا أنه في مرحلة التسعينات (العشرية السوداء) عرفت الدبلوماسية الجزائرية إنكفاءا على نفسها حيث سيطر الجمود على النشاط الخارجي العام إلى غاية سنة 1999 أي مع تسلم لرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم حيث تميزت الدبلوماسية الجزائرية بعد هذه الفترة بتكثيف نشاطها الخارجي لاسيما القارة الإفريقية وهذا بعد قرابة العشر سنوات من التقوقع، التجاهل واللامبالاة عادة الجزائر لتنشط من جديد على مستوى الساحة الدولية والإقليمية خاصة بعد القيام بحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإيريتيريا وقد مثلت أحداث 2001/09/11 فرصة أمام الدبلوماسية الجزائرية برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمضي قدما في تصور الخاص بالعودة للعالم[1].

* **الطابع الحيادي:** تلتزم الجزائر في سياستها الخارجية بمبدأ الحياد منذ المرحلة الثورية بحيث لا تتدخل في المسارات الدولية والإقليمية، أي أنها التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية لما أكسبها هيبة لدى المجتمع الدولي كما أن التزامها بهذا المبدأ ظهر جليا في مواقفها جراء ما يجري في العالم العربي ومختلف دول العالم ما جعل وساطتها أكثر فاعلية ومصداقية نذكر منها وساطتها في حل النزاع الليبي تونسي والليبي مصري الذي أتى أكله وكذا وساطتها بين الفصائل الفلسطينية والنزاع العراقي

[1] – محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإريتيريا**، دار الجيل، ص 38.

الإيراني الذي فضلت فيه الجزائر اللجوء إلى الحوار، كما حققت الدبلوماسية الجزائرية نجاحا بارزا على المستوى الإفريقي خاصة في حل النزاع الإثيوبي الإريتيري وكذا النزاع الإثيوبي الصومالي الذي التزمت فيه الجزائر الحياد على عكس بقية الدول العربية التي دعمت إثيوبيا أما إريتيريا فقد دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا باعتبارها حركة تحررية دون أن تحرج نظام أديسا بابا[1].

* **خاصية التفاوض:** استخلصت الجزائر العبر من حربها التحريرية فجعلت من التقيد الصارم بالمبادئ المؤدية إلى تحقيق التعاون والوفاق والتبادل بين الأمم واجبا تفرضه على نفسها وانطلاقا من هذا الواجب ساهمت الجزائر بنصيبها في تكريس السلم وتسوية النزاعات الإقليمية والدولية مكرسة في ذلك مبدأ التفاوض والوساطة الدولية وجعله إحدى الركائز الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، ومن بين المهمات التي وفقت فيها الجزائر في هذا الشأن الصراع في شمال مالي لتنجح في إقناع فصائل المعرضة المسلحة المتكونة من قبائل ترقية وعربية من جهة والحكومة المركزية في باماكو وبعض الميليشيات الداعمة لها من جهة أخرى بالجلوس على طاولة الحوار، والتفاوض ليتم التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة بعد عدة جولات من الحوار[2] ونظرا لمجموع تدخلاها السلمية في إفريقيا ومناداتها بتطبيق الحوار ونبذ العنف في حل المنازعات اكتسبت الجزائر سمعة طيبة في هذا المجال وطالما اعتبرت وساطتها ذات مصداقية عالية داخل إفريقيا وخارجها.

* **محددات السياسة الخارجية:** إن أهمية دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تنبع من أن ذلك يعد توضيحا لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، فإذا امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء السياسة خارجية فإنها تكون فاعلا إقليميا ودوليا، وأما إذا افتقدت

[1] – تين حسنية، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] – بن الحاج جلول نورة، **المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص18.

لذلك الأساس فتتسم بالضعف، ومنه تتضح أهمية دراسة المحدات التي تتحكم في السياسة الخارجية.

1- المحددات الداخلية: وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وأن تحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية وتضم المحددات الداخلية كلا من: المحددات السياسية والجغرافية والمجتمعية والشخصية والاقتصادية والعسكرية[1].

2- المحددات السياسية: وترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عدة ما تعكس سياسات خارجية سليمة وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية ،أكثر دقة في أدوات الاتصال والفاعلية البيوقراطية إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خرج دائرة أو أجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية[2].

3- المحددات الجغرافية: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس، والمناخ في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركة سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي[3].

كما أن المساحة الجغرافية للدولة تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية فاتساع المساحة يوفر إمكانات للدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي، وقد يؤدي إلى توفر الموارد

---

[1] – محمد العربي اللادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، تمنراست الجزائر**، المركز الد يمقراطي العربي، المتحصل عليه من الموقع http//:www.democraticac/ ?=41719.

[2] – وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999ـــ2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر كلية العوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية 2008، ص 15.

[3] – محمد العربي لادمي، **مرجع سابق**.

اللازمة للصناعة والزراعة، وفي المقابل فإن الاتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجيا الكافية قد تكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية[1]، ولكن بالغرم من كل التأثيرات التي تحدثها العوامل الخارجية على السياسات الخارجية للدول إلا أن درجة التأثير تتوقع على القوة النسبية للدولة على مستوى التطور التكنولوجي، أي أن العمل الجغرافي بتنوع عناصره له تأثير مباشر في تحديد التوجهات والسلوكات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية.

4- المحدد المجتمعي: يمكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتاجا لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع كما أن العوامل الاجتماعية لها دور مهم ومؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية والعناصر التي تشكل هذا المحدد ومستوى التجانس والتطور القومي[2].

وكما حدد "جونسون لويد" بعض الخصائص المجتمعية الأساسية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، وذلك في الشخصية الوطنية والخصائص الثقافية أثر مهم في السياسة الخارجية بالإضافة للقومية والتركيبة الاجتماعية والاستقرار السياسي[3].

5- المحددات الاقتصادية: يتضمن المحدد الاقتصادي عدة عناصر منها طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي، وكمية ونوع المواد الأولى المتوفرة، ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي، وتؤثر كل هذه العناصر في السياسة الخارجية إذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وبناء الكوادر والإطارات، وهو ما يعد أيضا ركيزة أساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي.

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم المحددات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية لان استعمال المقدرة الاقتصادية لا تنطوي على المخاطر التي ينطوي عليها استعمال القوة

---

[1] – محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، ط 02، القاهرة، مكتبة النهضة العربية 1998**، ص 53.

[2] – محمد سيد سليم، **مرجع سابق**، ص 184.

[3] – جونسون لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، (ترجمة محمد أحمد مفتي، محمد سيد سليم)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص 53.

العسكرية، فامتلاك الدولة لهذه المقدرة الاقتصادية هو عامل رئيسي في تمكين الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى عن طريق منح المعونة الاقتصادية، أو التهديد بقطع تلك المعونة وأيضا في تمكين مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية.

أي أن المحدد الاقتصادي يتحكم في السياسة الخارجية من جهة فالقدرات الاقتصادية للدول سواء كانت قدرات كبيرة أو ضعيفة تحدد نوعية السلوك الخارجي للدول[1].

6- المحددات العسكرية: يرتبط مفهوم القوة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قوتها العسكرية، كما ونوعا خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقوة العسكرية قد تكون لغرض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا، ولأهمية ووظائفها في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول إذ يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفاعلة لتحقيق أهدافها الخارجية بالإضافة لامتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، فهذا ما يعطي للدولة هيبة دولية ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية[2].

*** المحددات الخارجية:**

تتمثل في شكل وهيكل النظام الدولي الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، وهو يعني أن المتغيرات الخارجية تمثل مجمل العوامل والظروف الخارجية التي تنبع من النظام السياسي والدولي، وهذه المتغيرات تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير، ومدى تأثيرها على صانع القرار.

كما يشمل النظام الدولي المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، والرأي العام الدولي[3].

---

[1] – محمد سيد سليم، **مرجع سابق**، ص 173.

[2] – محمد العربي لادمي، **مرجع سابق**.

[3] – وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 20.

الفصل الثانـي:

الأزمـة الليبيـة

الفصل الثاني: الأزمة الليبية

تعتبر الأزمة الليبية أحد أهم المواضيع على الساحة الدولية الراهنة بفعل الأحداث التي تشهدها والتي لم تكن في الثورات التي سبقتها، فالأزمة التي شهدتها ليبيا كانت قائمة أساسا بين النظام السياسي والمواطنين، وكانت نتاجا لمجموعة من العوامل المتراكمة والمترابطة فيما بينها والتي انتفض على إثرها الشعب الليبي بداية 2011 في شكل احتجاجات ومظاهرات سلمية، لكن الأحداث تطورن لتصل إلى حد المواجهة المسلحة التي أنتجت انقساما داخل ليبيا وتشكل معسكرين متحاربين وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تدويل الأزمة على المستوى الدولي، وتدخل حلف الشمال الأطلسي الذي انتهى بإسقاط نظام القذافي وترك ليبيا في وضع خطير يميزه الفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي من خلال هذا الفصل نحاول دراسة طبيعة الأزمة الليبية بالتركيز على أهم الأسباب التي أدت إليها والنتائج التي آلت إليها.

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية

عرف العالم العربي بدءا من سنة 2011 عدة مظاهرات وثورات ضد الأنظمة الحاكمة من أجل إسقاطها وإعادة بناء أنظمة ديمقراطية يحكمها القانون والدستور، وتقوم على العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع والتمتع بالحقوق المادية والمعنوية في محيط يسوده الأمن والاستقرار الدائمين، فكانت البداية بتونس التي أطلقت شرارة الانتفاضات لتليها انتفاضة ميدان التحرير بجمهورية مصر مرورا بالانتفاضة اليمنية وكذا البحرين ثم سوريا وصولا إلى الجماهيرية الليبية، والتي بدأت في منتصف فيفري 2011 لكن أعلب المتتبعين للشأن الليبي توقعوا سيناريو مغاير لما حدث قي الثورات السابقة وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي الليبي وضعف هياكل الدولة، وكذا اختلاف طبيعة القيادة السياسية في ليبيا، كما أن القوى والتيارات السياسية المعارضة داخل ليبيا أضعف بكثير من القوى المعارضة كالبلدان الأخرى.

فالثورة الليبية لم تكن نتاجا للثورات التي سبقتها خاصة ثورتي مصر وتونس، بل كانت هناك احتجاجات في السابق تصاعدت مع مرور السنوات وكانت من بين أسباب انتفاضة الشعب الليبي وكسره حاجز الصمت من أجل التخلص من الاستبداد، والمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

ويمكن إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى انتفاضة الشعب الليبي فيما يلي:

أولا: نظام حكم الرئيس الليبي معمر القذافي:

يعتبر الأول من سبتمبر 1969 نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي الحياة السياسية لمعمر القذافي، حيث وصل الملازم أول معمر القذافي الى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري قاده رفقة مجموعة من الضباط الشبان وحاول فرض سلطته في ليبيا فأعطى نفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ولم يخمل لقب الرئيس،

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ ،**تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011**، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015.

بل اتخذ من لقب الأخ القائد الغطاء الذي يسمح له بممارسة سلطاته دون التعرض للرقابة والمسائلة داخل آليات النظام، وهذا ما تجلى في تصريح القذافي بعد الأزمة حيث قال (أنا لا أتقلد منصبا رسميا في الدولة) أي أنه في منأى عن الأحداث التي تقع وعن المسائل الروتينية للإدارة والحكم واعتبر المؤسسات الرسمية المسؤول الأول عن مختلف الأحداث والأوضاع في البلاد بالرغم من أنها مؤسسات لا سلطة لها وجميع السلطات في يد معمر القذافي[1].

كما أطلق عل نفسه قائد الثورة وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى 1977 حين أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم، وعرفت بعد ذلك اسم الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الموحدة، وقام بتعديل التقويم الهجري الذي يبدأ بهجرة النبي محمد صل الله عليه وسلم ليبدأ بعام وفاته وكل وثيقة لا تلتزم بهذا التعديل فهي غير صالحة، كما فرض أن تكون جوازات سفر زائري البلاد مكتوبة باللغة العربية[2].

منذ وصول معمر القذافي إلى السلطة سنة 1969-1977 حاول تعزيز موقعه كقائد للنظام الجديد، فأزال جميع ملامح النظام القديم وألغى كل المؤسسات والهيئات المرتبطة بالملكية واعتمد على النظام المركزي القائم على شخصه، وبالتالي لم يسمح باي مجال للمعارضة وقام بحل مجموعات وتيارات المعارضة الموجودة من خلال موجة من الاعتقالات مست أساتذة جماعيين، ومحاميين، كتاب وموظفين في الوزارات الحكومية[3].

بالإضافة إلى اعتقال كل من له فكر رجعي مرتبط بالماركسية أو الإخوانية أو دوائر سياسية أخرى. كما جرد القذافي أيضا المؤسسة الدينية من سلطاتها وعزز سيطرته على

---

[1] – زياد عقل، **(عسكرة الانتفاضة) الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية السياسة الدولية**، مجلد 46، العدد 184، أفريل 2001، ص 71.

[2] – هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلام، 1981، ص171.

[3] – الطاهر بنجلون، **الشرارة، انتفاضات البلدان العربية**، ترجمة: حسين عمر، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط 01، 2012، ص 105.

الحياة الدينية من خلال إضعاف دور علماء الدين، وجعلهم مستشارين للمحاكم[1]، بالإضافة الى قمعه للنخب المتبقية المرتبطة بالطريقة السنوسية والتي كانت تشكل القاعدة الأساسية للحكم الملكي السابق في مقابل ذلك أعطى لنظامه شرعية دينية فأصدر مراسيم تجعل أوجه القانون تتشابه وتنسجم مع الشرعية الإسلامية، وقام بحظر كل النشاطات المنافية للإسلام كحظر الكحول والدعارة والنوادي الليلية.

إن الجماهيرية التي جاء بها معمر القذافي تعبر عن رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة من نوعها من خلال الأفكار التي جاء بها معمر القذافي والمتمثلة في:

* **الكتاب الأخضر:** هو كتاب فلسفي سياسي ظهر لأول مرة في 1975، وضع فيه القذافي مختلف أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، يتكون من ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول الأمور السياسية والفصل الثاني[2] يتناول فيه المشاكل الاقتصادية، أما الفصل الثالث وضع فيه أطروحات عن الأسرة، والمرأة والثقافة اعتبر من خلال هذا الكتاب أن الناس يديرون شؤونهم بأنفسهم، ويجدون الحلول لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي رفض جميع أشكال التمثيل السياسي، كما اعتبر التمثيل تدجيل[3]، وأن البرلمان هو تمثيل زائف والحكومات البرلمانية تمثل حلولا مضللة لمشكلة الديمقراطية وأعضاء البرلمان يمثلون أحزابهم وليس الشعب، وأصدر القانون رقم 71 لعام 1972 والذي ينص على أن أي شخص يشارك في أي نشاط جماعي يستند الى إيديولوجيا تتعرض ومبادئ الثورة يعرض نفسه للإعدام بجرم الخيانة.

أما على المستوى الاقتصادي تبنى الكتب الأخضر تبنى الكتاب الأخضر نوعا من اشتراكية العالم الثالث، حيث عرض فيه القذافي ما سماها النظرية العالمية الثالثة التي اعتبرها تجاوزا للماركسية والرأس مالية، تستند على أن المواطنين ليسو عبيدا وإنما هـ شركاء

---

[1] – مجموعة الأزمات الدولي ICG: **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (7) فهم الصراع في ليبيا.** تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 2011، ص10.

[2] – **مجموعة الأزمات الدولية،** مرجع سابق. ص 10.

[3] - George Qaddafis, Islam in historial perspective, News York: 1995. P 171.

في الإنتاج وينبغي أن تكون لهم سيطرة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية وعلى المشاريع والنشاطات الداخلية دون إمتلاك أصول إقتصادية على حساب بعضهم البعض مع ضمان التوزيع العادل للثورة[1].

لقد صاغت شخصية القذافي التوجهات العامة للدولة وللنظام السياسي بحكم سلطته وهيمنته على كل السلطات والمؤسسات في ليبيا من خلال أفكاره التي جسدها في الكتاب الأخضر، والتي أثرت بشكل مباشر على طبيعة الدولة الليبية في مختلف المجالات.

فالنظام السياسي الليبي ارتبط ارتباطا وثيقا بشخصية معمر القذافي الذي كان فاقدا للشرعية السياسية، بما أنه وصل إلى الحكم عن طريق عسكري على الملك إدريس السنوسي وأوهم شعبه بمبادئه الإيديولوجية المتمثلة في القومية العربية وسلطة الشعب ومناهضة الإمبريالية والصهيونية[2]، لكن نظامه تحول إلى نظام أوليغارشي متخلف يعتمد بصورة أساسية على عائلته التي وضعه في مركز السلطة، وأصبح أبناؤه يسيطرون على القطاعات الاقتصادية والإستراتيجية كالاتصالات، الاستثمار الخارجي، الاستيراد، وكذا اللجان الثورية التي قام بتأسيسها والتي من بين أهدافها ليس الوصول إلى السلطة[3].

وإنما من أجل تصبح عمليات اتخاذ القرار في يد المواطنين من خلال الديمقراطية المباشرة التي تمارس عن طريق المؤتمرات الشعبية، لكن في الحقيقة كانت تحت قبضة معمر القذافي وأبنائه فهو الذي يقرر متى تنعقد هذه المؤتمرات، وهو الذي يحدد جدول أعمالها والقضايا التي تناقشها.

كما اعتمد القذافي بشكل مباشر على القبائل الموالية لاسيما تلك المنتشرة في المنطقة الغربية من مدينة طرابلس وقبيلته الأصلية القذاذفة، وقبيلة المطارحة اللتان تتقاسمان الثروات والمناصب السياسية والأمنية في ليبيا بتعيين من معمر القذافي إلى درجة إضعافه مؤسسة

[1] - Dirk Vandwalle, op.cit, P 64.

[2] – عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2012، ص 76.

[3] – معمر القذافي، **مرجع سابق**، ص 76.

الجيش وجعلها قائمة على أساس قبلي وليس أساس قبلي وليس على أساس وطني، وعبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له وتتقاسم معه السلطة من خلال شراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي عليها بشكل واسع وأيضا توسيع هذه الو لاءات إلى العملية السياسية وجعلها في صالح الأشخاص الذين ينتمون إلى قبائل متحالفة مع النظام[1].

لقد اختزل القذافي عملية صنع واتخاذ القرار في مجموعة محددة من الأشخاص، تتمثل أساسا في شخصية وعائلته والمقربين منه على الشكل الآتي[2]:

محمد القذافي: هم أكبر أبنائه، تخرج من كلية الهندسة فشغل منصب مهندس ومسؤول عن لجان البريد والمواصلات، وترأس اللجنة الأولمبية الليبية وأشرف على نادي اتحاد طرابلس الليبي في التسعينيات.

سيف الإسلام القذافي: درس الهندسة المعمارية في جامعة الفاتح ثم الاقتصاد والأعمال في فيينا ولندن ونال شهاة الدكتوراه، يعتبر المسؤول عن الشركة الوطنية للنفط وكان له دور أيضا من خلال مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي أسسها 1997.

خميس القذافي: درس العلوم السياسية والعلوم العسكرية مما أهله ليكون قائد للعمليات والمناورات العسكرية وهو أول من أقدم على العمليات الإعتدائية ضد الشعب الليبي في 21 فيفري 2011 كما أنه قائد وحدة القوات الخاصة تعرف باسم لواء 32 معزز أو لواء خميس وهو المسؤول عن الأمن الشخصي للقذافي.

المعتصم القذافي: خريج كلية الهندسة العسكرية عين مستشارا للأمن القومي سنة 2007 وأصبح مسؤولا عن مكافحة الإرهاب[3].

عبد الله السنوسي: وهو أحد أقربائه، كلفه القذافي بقيادة المخابرات العسكرية وهو المسؤول عن تطهير المعارضة عبر عمليات قمعية[4].

---

[1] – مجموعة الأزمات الدولية، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] – يوسف العلاونة، **عائلة القذافي**، في: www.alialownoh.maktoobblog.com/02/12/2011

[3] – يوسف العلاونة، **مرجع سابق**

[4] - Patrick haimzadeh, Au cœur de la libye de kadhafi, paris: Edition jean, cloud lottes, P98.

من خلال ما سبق نستنتج أن القذافي حول النظام السياسي الليبي إلى نظام حكم عائلي، وأصبح أبنائه يلعبون دورا فعالا في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية، وفوض كل قنوات التأطير السياسي كالأحزاب والجمعيات والنقابات، بحيث لا يمكن محاسبتهم وهم دائما على حق وإن خالف أحدهم القانون.

وعلى هذا الأساس أصبحت شخصية القذافي محل دراسة الكثير من الباحثين والمفكرين، على غرار الدراسة التي قام بها (جوي انولد) في كتابه: the maverick state.Gaddafi and new world Order، وتوصل من خلاله أن صفات القذافي الشخصية ترجع الى البيئة البدوية نشأ فيها والتي تفلح الأرض وتمتهن رعي المواشي والإبل في منطقة صحراء سيرت، عانى من عقدة الوحدة وغياب السيطرة ما جعله يحاول السيطرة على شعبه وفرض نفسه بمختلف الطرق والوسائل.

هذا ما جعل ليبيا تعيش سيطرة أكبر نظام سياسي مستبد لافتقاره لمقومات السياسة والترشيد السياسي، وانعكس ذلك على الاستقرار والانسجام الاجتماعي، بحيث جعل الشعب الليبي يشعر بالحرمان السياسي والتهميش خاصة وأن النظام السياسي الليبي ألغى قانون الأحزاب ورفض كل أنواع التعددية الفكرية والسياسية، ومنع الجماهير من ممارسة حقوقهم السياسية وهو ما شكل دافعا قويا للمطالبة بتغيير النظام الليبي وسببا جذريا للأزمة الليبية.

ثانيا: انتهاكات معمر القذافي

شهدت فترة القذافي سجلا حافلا في مجال انتهاكات حقوق الشعب الليبي من قمع للحريات وتقنين الصحافة والرقابة على المطبوعات وزيادة عدد السجناء وقتل المئات منهم والتنكيل بجثثهم وتهجير أسرهم، وأرسى الخوف من أجهزة الأمن بالإضافة الى الإعدامات الجماعية لأصحاب المعارضة وأصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر القذافي وهاته الانتهاكات تمتد الى بداية استيلائها على السلطة ويمكن أن نستعرض بعضا منها على النحو الآتي:

* **الثورة الثقافية 1973:** في 15 أفريل 1973 أعلن العقيد القذافي قيام الثورة الشعبية والتي أنتجت ظهور اللجان الشعبية اذ بمناسبة المولد النبوي الشريف ألقى القذافي خطابا مشهورا في مدينة زوارة أعلن من خلاله ما سماها الثورة الثقافية من أجل تطهير البلاد من الفكر الرأسمالي أو الماركسي، والقضاء على كل ماله علاقة بالنظام الكلاسيكي الذي وصفه بالنظام الرجعي وحدد خمس مبادئ رئيسة للثورة الثقافية وتتمثل في[1]:

- تعطيل كافة القوانين المعمول بها.
- القضاء على الحزبيين وأعداء لثورة.
- إعلان الثورة الثقافية.
- إعلان الثورة الإدارية والقضاء على البيروقراطية.
- إعلان الثورة الشعبية.

سعى القذافي من خلال هذه الثورة تنصيب ما أطلق عليه سلطة الجماهير التي تستند إلى الديمقراطية المباشرة الشعبية وإعطاء الحرية إلى الشعب وتمكينه من المشاركة السياسية وتولي مناصب سياسية وإدارية في الدولة مع احتفاظه بقيادة البلاد وقيادة الجيش.

وفي ظل هذا ظهر مجموعة من خريجي الجامعات والكتاب والمفكرين والإعلاميين والمثقفين تعارض وتناهض أطروحات القذافي، لكن رده كان عنيفا حيث أمر بإيداعهم السجن وممارسة أبشع صور التعذيب ضدهم أو نفيهم وتهجيرهم بحجة انتمائهم إلى فكر سياسي مناهض لفكر لقذافي.

هذا ما جعل الطلاب ينتخبون ممثليهم في رابطة جامعة بنغازي في 21 ديسمبر 1975، وكانت هذه الانتخابات ضد رغبة القذافي الذي أعلن رفضه للمؤسسات الطلابية المستقلة بسبب صعوبة السيطرة عليها واحتوائها، لكن الطلبة المنتخبون أعلنوا استقلالهم بالكامل عن تحاط الطلبة الحكومي، يوما بعد ذلك أهلن أمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي آنذاك حل الاتحاد العام لطلبة رابطة ليبيا ورابطة جامعة بنغازي بناءا على

[1] – سفارة ليبيا بإسبانيا، لمحة تاريخية عن ليبيا في: http://www.embajaddelibia.com/arab/

أوامر القذافي، وتم اعتقال أمين إعلام الرابطة وعدد من القيادات الطلابية، وبعد صدور هذا القرار نظم طلبة الجامعة مسيرات سلمية نددوا فيها بقرار الحكومة، ما جعل قوات النظام تقتحم الحرم الجامعي في جامعة بنغازي وانهالوا على الطلبة بالضرب واستعمال العنف، ومختلف الوسائل القمعية مهددين بتصفيتهم جماعيا إذا لم يتخلوا عن فكرة الاتحاد العام لطلبة ليبيا.

وفي اليوم التالي اعتصم الطلاب مجددا في جامعة بنغازي منددين بالجرائم التي ارتكبها عناصر النظام، ومن ثمة وسط مدينة بنغازي في مظاهرة غاضبة شهدت انضمام العديد من المواطنين وعندما إعترضتهم قوات الحرس الجمهوري تحول الوضع إلى مواجهة مباشرة أطلق من خلالها الحرس الجمهوري النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط طالبين وجرح العديد منهم كما تم اعتقال المئات منهم وإخضاعهم للعنف والتعذيب وإعدام اثنين منهم شنقا في 07 أفريل 1977.[1]

***مجزرة أبو سليم:** في 29 جوان 1996 قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب أحد أكبر المجازر في عهد القذافي في سجن أبو سليم الذي يعد أكثر سجون ليبيا إحكاما وتحصينا بما أنه يأوي المعتقلين السياسيين بالإضافة إلى أنه يسير من طرف الأمن الداخلي[2] ولا يخضع لإدارة وزارة العدل الليبية، ونظرا للظروف القسرية التي يعيشها السجناء تمرد عدد منهم في شهر جوان 1996 حيث خرجوا مطالبين بشفافية الحكم وتحسين ظروفهم داخل المعتقل، وتمكنوا من السيطرة على جزء من السجن وطرد الحرس منه ما جعل الأمن الليبي يطلق حملة في 29 جوان 1996 لقمع التمرد، واقتحمت ميليشيات القذافي مع العديد من القادة الأمنيين البارزين مثل عبد الله السنوسي وموسى كوسا ومصطفى الزايدي المناطق التي يسيطر عليه السجناء باستخدام الرشاشات والقنابل اليدوية وبنادق كلاشينكوف وألقت القبض على 1269 معتقل وقامت بتصفيتهم جماعيا وبعد إجراء التحقيقات مع المتورطين

[1] – مجزرة سجن أبو سليم في: http://www.aljazeera.net/news/10/03/2010/

أكدوا أن الجثث تم التنقيب عليها بعد عدة سنوات وتم طحن وتكسير العظام وإشعال النار فيها لمدة 03 أيام تحت درجة حرارة عالية حتى صارت رمادا[1].

***مجزرة مشجعي كرة القدم 1996:** في نفس العام الذي حدثت فيه مجزرة سجن ابو سليم حدثت مجزرة أخرى في العاصمة طرابلس وذلك يوم الثلاثاء 09 جويلية 1996 في مباراة كرة القدم بين النادي الأهلي الطرابلسي والنادي الاتحادي ضمن منافسات الدوري الليبي لكرة القدم وكان الملعب ممتلئا على آخره بعدد جماهيري قدر حوالي 50.000 متفرج.

ومع إطلاق الحكم صافرة نهاية اللقاء بفوز النادي الأهلي الطرابلسي أخذ مشجعوه يهتفون بالنادي ويحتفلون بالانتصار في وقت كان الساعدي القذافي حاضرا في المنصة الشرفية فلم يتحمل أفراح وهتافات الجمهور الأهلاوي بما أنه عضو في النادي الاتحادي آنذاك فأمر قوات الأمن بالنزول إلى وسط الملعب وإطلاق النار على الجماهير فكانت المجزرة التي راحت ضحيتها 60 مناصرا من النادي الأهلي وإصابة المئات منهم[2].

ويجمع أغلبية الملاحظين على أن القذافي أراد أن بهذه العملية أن يوجه رسالة مزدوجة في تلك الفترة فالرسالة الأولى موجهة للمنطقة الشرقية والتي كانت تجري بها في تلك الفترة عملية عسكرية في جبال مدينة درنة بالجبل الأخضر وكانت تلك العملية تواجه بمقاومة فأراد أن يقول لمن يعارضونه هناك أنه مستعد أن يقتل من هم آمنين في الملعب فما بالك بمن يحملون السلاح ضده ويفتحون الجبهات ويقاتلونه في معارك حقيقية واعتقد أن الجميع يعرف ما حدث للقضاء على تلك المجموعة وما استعمل من سلاح ثقيل وطيران حتى وصل به الأمر استعمال أسلحة كيمياوية كما قال الكثيرين.

أما الرسالة الثانية فكانت من أجل التغطية على مجزرة سجن أبو سليم التي ارتكبت قبل هذه المجزرة بعدة أيام فأراد ان يشغل الناس بالحديث عن هذا الأمر المعلن ليبقى الأمر مخفي وطي الكتمان لأطول فترة ممكنة وما يزيد الأمر سوءا أنه عندما أراد أهالي ضحايا

[1] - Human Rights Watch ,Truth justice cant Wait, on: ttp//www.hrw.org/node/87096/section 09/12/12/2009

[2] – إطلاق النار على جماهير الأهلي، في:
http://www.archive.org/web/20110911182855/holalam.woedpress.com/25/08/201

هذه المجزرة وحينما أراد أهاليهم استلام جثامين أبنائهم الضحايا طلب منهم التوقيع على ورقة تفيد أن أبنائهم ماتوا نتيجة أعمال الشغب الذي قاموا به حتى أنه كان من بين القتلى رجال شرطة يقومون بعملهم.

وتم التعامل معهم بنفس الأسلوب، وما يؤسف له إن التعامل مع هذه المجزرة لم يتم بالشكل المناسب للتعريف بها حتى اليوم لمعرفة خلفياتها الحقيقية فحتى أهالي الضحايا لم نسمع أي منهم يتكلم عن هذه المجزرة وحتى إعلاميا لم يتم التطرق إليها عبر القنوات الفضائية أو أي وسيلة إعلام إلا بشكل سريع بل منهم من ربطها بما حدث في سنة 1989 في مباراة الفريق الليبي والفريق الجزائري الملغى والتي خرج فيه الشباب من الملعب في مظاهرات حاشدة قوبلت بالقمع.

***مظاهرات بنغازي 2006:** شهدت منطقة بنغازي احتجاجات عارمة في 17 فيفري 2006 بعدما أقدم وزير الإصلاحات الدستورية الإيطالية (روبرتو كالديولي) على نشر صور مسيئة للرسول ص لله عليه وسلم، حيث خرج المئات من الشعب الليبي في المدينة يوم الجمعة واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية محاولين اقتحامها فاعترضتهم قوات الشرطة ثم صعد أحد الشباب إلى مبناها وانتزع العلم الوطني الإيطالي فأطلقت الشرطة النار عليه وبذلك بدأت الاشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة بالحرق والتكسير والتخريب وإلقاء قنابل المولوتوف حتى وصل الوضع إلى إطلاق الرصاص الحي من قبل رجال الشرطة، وانتهت بمقتل 14 متظاهر وسقوط مالا يقل عن 35 جريحا، هذا ما جعل الأحداث تتطور فاندلعت الاحتجاجات مجددا في 18 فيفري 2006 حيث قام المتظاهرون بحرق مبنى القنصلية الإيطالية وتحولت مطالبهم إلى المساس برموز السلطة الليبية والمباحث الجنائية بالإضافة الى اقتحامهم لمديرية الأمن في بنغازي وبالتالي وصلت حصيلة المباني أحرقها المتظاهرون

إلى حوالي 30 مبنى، مما جعل السلطات الليبية تسارع إلى احتواء الوضع فقامت بإقالة وزير الأمن العام للبلاد وإحالته إلى التحقيق[1].

كما فرضت حالة الطوارئ وأعلنت حظر التجول في المدينة من أجل عدم تكرار هذه المظاهرات، خرج الوزير الإيطالي أمام وسائل الإعلام الليبية والإيطالية وأعلن استقالته وقدمت الحكومة الإيطالية أسفها واعتذارها لما حصل، وأنها تتحمل المسؤولية الكاملة، كما قدمت الأمانة الشعبية في ليبيا أسفها على وقع ضحايا بسبب أعمال الشغب[2].

تأسيسا على ما سبق يمكننا القول بأن معمر القذافي طوال فترة حكمه في ليبيا لم يتردد في سحق أي محاولة للمعارضة ولم يسمح بوجود فكر مناهض أو معارض له واضعا نفسه في منجى من النقد ومحملا الحكومة والمؤسسات الرسمية للدولة مسؤولية الأخطاء والأحداث التي تقع في ليبيا، ومدينا شعبه بعدم قدرته على تنفيذ أفكاره والانسجام معها حتى وإن كانت معارضة ومخالفة لطموحات الشعب الليبي ومبادئه وأخلاقه وقيمه مستغلا في ذلك الحظر المفروض على التعامل مع النظام الليبي، ما جعل الشعب الليبي يشعر بالاستبداد والاهانة من قبل النظام ولم يتقبل الإساءات المرتكبة في حقه والمتراكمة على مدار السنين بحيث دفعته إلى القيام بالتظاهر وكسر حاجر الصمت الذي لازمه لسنوات.

ثالثا: تدهور الأوضاع المعيشية

تعد الدولة الليبية إحدى الدول الريعية التي يفوق إنتاجها للنفط 1.5 مليون برميل في اليوم ممثلا بذلك أكثر من 95 بالمائة من عائدات الدولة الليبية ما جعلها أكثر الدول ثراءا بسبب ما تحققه من مداخيل النفط والغاز، وتمتلك أكبر احتياطي نفط في أفريقيا حيث قدر عام 2012 بحوالي 47.01 مليار برميل من النفط، كما قدر الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بـ 86.19 دولار أمريكي و89.03 سنة 2010[3] لتحتل ليبيا المرتبة 74 عالميا من

[1] – جريد الرياض السعودية، ليبيا: **وقف وزير الأمن العام وإحالته للتحقيق عقب أحداث بنغازي**، العدد 13754، 19 فيفري، 2006، ص 05.

[2] – بنت القذاذفة، مظاهرةالسفارة الإيطالية 17 فيفري 2006، في: http://benghazi.17.02.2006/blog sport.com

[3] – البند الدولي، بيانات **حول ليبيا**، في: http://www.data.albakdowli.org/country/libya.

حيث ناتجها الوطني، وحقت ليبيا تقدما هاما في دليل التنمية البشرية بحيث احتلت سنة 2010 المركز 52 عالميا والأول على المستوى الأفريقي في دليل التمنية البشرية[1].

لكن على الرغم من هذه الأرقام والمعدلات والمكانة المتقدمة لا توجد على أرض الواقع ولم تنعكس يجابا على المستوى المعيشي للشعب الليبي، بحيث ظل يعاني من المستوى المتدني للتنمية والتطور في بلادهم في ظل الثروات النفطية الهائلة التي تملكها ليبيا وهذا راجع للتوزيع غير العادل للثروة، إذ عمل القذافي على توجيه عائدات الثروة الليبية الى عائلته والدائرة الضيقة من أتباعه ومقربيه واستعمالها أيضا لشراء ولاء لمجتمع، وهو ما يسمى حسب أطروحة (لوسيان باي) بأزمة توزيع، تظهر صورها في استفادة أقلية مفضلة للموارد الاقتصادية على حساب أغلبية المجتمع[2].

هذا ما يفسر ظهور وارتفاع مؤشر الفساد في ليبيا ن أذ حلت ليبيا المرتبة 146 من أصل 172 دولة عام 2010 حسب منظمة الشفافية الدولية، ما جعل الشعب الليبي يعيش في ظروف معيشية مزرية نتيجة الفساد الناتج بدوره عن الاستبداد والدكتاتورية التي انتهجها القذافي في استغلال عائدات البلاد وضخها في الأرصدة المالية التي يملكها النظام في البنوك الأجنبية، وعلى الرغم من تجربة سيف الإسلام الإسلامية سنة 2003 الذي فتح المجال للاستثمارات وللشركات الأجنبية وزيادة اليد العاملة الأجنبية على حساب الشركات الوطنية واليد العاملة الليبية، ما ساعد على انتشار البطالة التي بلغت نسبتها 30 بالمائة سنة 2004، وكذا زيادة الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بحيث قدر مؤشر الفقر بأن كل واحد ليبي من ثلاث ليبيين يعيش تحت خط الفقر.

وطبيعة النظام السياسي في ليبيا وشخصية معمر القذافي في ليبيا المنفردة بكل شيء، والذي أمسك بأهم مورد لليبيا والمتمثل في النفط واعتبره مجالا محرما على غيره خلال الاستفادة من عوائده وتوزيعها وفق انتماءاته ومصالحه، جعلت الشعب الليبي يعيش في حالة

[1] – تقرير هيئة الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة النهائي تقرير التنمية البشرية**، 2009، ص 167.

[2] – أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 100.

مـن الخـوف والاسـتياء اتجـاه أوضـاعهم المعيشـية خاصـة فـي ظـل غيـاب المعارضـة، أو الاعتراض على أفكار وقرارات الحاكم، ما جعله يبحث عن مجال آخر يسمح له باستعادة حريته وكرامته والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بالتساوي وهو ما تجسد من خلال انتفاضته في 17 فيفري 2011.

المبحث الثاني: أطراف الأزمة الليبية

تضافرت الجهود لإسقاط نظام القذافي حيث يمكن تقسيم الأطراف المشاركة في الأزمة إلى مجموعتين:

أولا: الأطراف الداخلية:

أ- **قوات النظام الليبي:** تمثل كل شبكات السلطة الرسمية وغير الرسمية المنتمية النظام الليبي والمدافعة عنه، والتي تقع تحت سيطرة القذافي فهم يستخدمها من أجل الحفاظ على نفوذه وسيطرته ونشر إيديولوجيته وكذا الوقوف في وجه كل من يحاول التعدي على رموز الدولة أو المساس بالنظام القائم، ولعلى أبرزها ما يلي:

01- رجال الخيمة والتي تمثل الشبكة السياسية في النظام الليبي، وتتكون من المستشارين والشخصيات ذات النفوذ داخل ليبيا، وكذا أعضاء من داخل أسرة القذافي على غرار أحمد قذاف الدم، الذي كان مسؤولا على العلاقات مع مصر، وأحمد ابراهيم أمين المؤتمر الشعب العام، بالإضافة إلى شخصيات ثورية أخرى تمثل رفقاء القذافي وأبوبكر يونس القائد العام للقوات المسلحة، وكذا عبد الله سنوسي رئيس المخابرات والمنتمي الى قبيلة المقارحة الموالية للقذافي[1].

02- حركة اللجان الثورية: تم تأسيسها في أواخر السبعينات من خلال الخطاب الذي ألقاه القذافي في مدينة زوارة، واعتبره الوسيلة التي تمكن الشعب من التعبير على نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، ويتكون أعضائها من الموالين للنظام، وتعمل كجهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي، وتتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية فهي تملك سلطة الاعتراض على المرشحين للمناصب داخل المؤتمرات الشعبية، وتتكفل بمحاكمة القضايا السياسية، كما أنها تدافع على النظام بشكل متشدد من خلال عمليات القمع التي تقوم بها على غرار حادثة

[1] - مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص09.

قمع النشاطات الطلابية في 07 أفريل 1976[1] وكذا حادثة القنصلية الإيطالية في بنغازي سنة 2006.[2]

03- القبائل الموالية للقذافي: باعتبار المجتمع الليبي قائم على أساس القبلية التي تمثل العصب الحيوي والشبكة الاجتماعية في نظام القذافي عمل القذافي على دعم القبائل المساندة له من خلال شراء ولائها عبر توزيع الريع النفطي وكذا استغلالها سياسيا ووضعها في مركز السلطة ودمج أفرادها في الوحدات العسكرية لضمان أمنه الشخصي وأمن حكومته[4] في مقابل تهميش وحرمان القبائل المعارضة المتواجدة أساسا في شرق ليبيا الذي يعتبره معقل المعارضة الليبية.

ب- المعارضة الليبية: تضم مجموعة من الأطراف والقوى التي ستلعب دورا في بناء مستقبل ليبيا رغم أن البيئة الليبية تميزت في عهد النظام السابق تميزت بغياب معارضة فاعلة من خلال حل التنظيمات وقمعها أو نفي أعضائها الى الخارج، ولكن مع التيار الإصلاحي الذي تبناه سيف الإسلام ظهرت من جديد المعارضة غير انها اتسمت بالانشقاقات وغياب التنظيم ويمكن تحديد قوى المعارضة فيما يلي[3]:

01- الجماعات الرئيسية للمعارضة:

***القوى الإسلامية:** ويضم عدة أطياف التي ظهرت قوتهم بعد بداية الانتفاضة، مستندين إلى حالة العداء الموجودة بينهم وبين النظام ولقد ساهمت في المعارك خاصة في الشرق ضد كتائب القذافي[4] وهي تضم المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية بزعامة إبراهيم صهد المتواجد في لندن والجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست سنة 1981 برئاسة محمد مقريف وضمت أعضاء من الإخوان المسلمين ودعمت أمريكا في هجومها على قاعدة العزيزية في 1984 ويقودها حاليا إبراهيم صهد الضابط والدبلوماسي السابق.

---

[1] – لمحة تاريخية عن ليبيا، مرجع سابق.

[2] – زياد عقل، مرجع سابق، ص 72.

[3] – عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 76.

[4] – خالد حنفي علي، **سقوط الجماهيرية، من يحكم ليبيا بعد القذافي**، مرجع سابق، ص 141.

تعتبر حركة الإخوان المسلمين ذات تسمية الجماعة الإسلامية الليبية حاليا امتدادا للحركة الإسلامية المصرية بزعامة حسن البنا وقد أعطاهم الملك السنوسي حقوقهم التي صادرها القذافي بعد توليه الحكم باعتقال عدد من أعضائها لتعمل في الخارج تحت رئاسة مرشدها الجديد سليمان عبد القادر لتنشأ في بداية التسعينيات من القرن 20 الجماعة الإسلامية المقاتلة حيث دعت إلى حمل السلاح ضد النظام ومقاتلوها شاركوا في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان، ليقرر القذافي منعهم من النشاط داخل ليبيا بإدخالهم السجون، ليبادر سيف الإسلام بالحوار مع قياديها في السجون سنة 2007، لكن بقي موقفهم العدائي ضد النظام الذي منعهم من تشكيل دولة إسلامية في ليبيا، ولعلى أكثر شخصية ذات سلطة في الجماعة الإسلامية المقاتلة هو عبد الحكيم بلحاج قائد المجلس العسكري للثوار مع الإشارة أنه تم تسليمه للنظام الليبي بعد اعتقاله من المخابرات الأمريكية على خلفية تورطه مع تنظيم القاعدة ليفر مع بداية الانتفاضة ويلتحق بالثوار.

لقد تم حل هذه الجماعة على حد قول بلحاج باعتبار أن أعضائها انضموا تحت لواء الحركة الإسلامية للتغيير، التي ظهرت في 2011، وكان لها دور مهم وفعال في الانتفاضة عبر مقاتليها مع إبدائها الرغبة في المشاركة في العملية السياسية في ليبيا ما بعد القذافي، وانطلاقا من تجذرها في المجتمع الليبي، تبدوا أنها القوة الأكثر تنظيما في مجتمع يرى الإسلام بنظرة معتدلة غير متشددة.

* **القوى الأخرى:** وتضم الإتحاد الدستوري الليبي، الذي تأسس في 1981، وهو مكون من أعضاء يدعون للملكية، ومقره مانشستر البريطانية، ويقوده محمد بن غليون، وله علاقات وثيقة مع وريثي الملك السنوسي، حسن السنوسي المقيم في بريطانيا أيضا.

بالإضافة إلى **الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان** التي أنشئت في 1989، مقرها جنيف، وترتكز على التوعية بانتهاك النظام لحقوق الإنسان في ليبيا، من بين مؤسسيها السفير الليبي السابق في الأمم المتحدة (منصور الكخيا) الذي قتل في ليبيا في 1993،

ليخلفه سلي (سليمان بوشويقير) في رئاسة الرابطة[1]، وهي معارضة تنشط في المهجر تنقسم الى قوى إسلامية، ليبيرالية وملكية، وتضم أكثر من عشرون حركة.

* **القوى القبلية والأقليات:** باعتبار القبائل العصب الحيوي للمجتمع الليبي، فقد مارست دور المتضامن الصامت مع الانتفاضة، من خلال مساندتها للثوار. خاصة القبائل المتحالفة مع القذافي الذي أعطاها امتيازات كثيرة، حيث كان لقبائل الغرب خاصة المقارحة دور فعلا في الإطاحة بطرابلس[2]، بالإضافة إلى قبيلة العبيدات، التي مارست الضغط على أبنائها للانسحاب من القوات الموالية للقذافي لينتج عن ذلك انشقاق كل من اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي وزير الأمن العام في النظام، واللواء سليمان محمود العبيدي[3].

طالبت عائلات قبيلتي بني وليد ومصراتة جنود القذافي المنتمين إليها بعدم التعرض للمتظاهرين وكانت قبيلة الزلتان من أولى القبائل التي التحقت بالثوار، وانشق العديد من أبنائها عن الكتائب الأمنية، بالإضافة إلى قبائل الطوارق التي هاجمت مقرات القذافي مع تأييدها لمطالب الثوار في إسقاط نظامه.

في حين هددت قبيلة زاوية القذافي بوقف تدفق النفط في حال استمرار القمع ووجهت إنذارا للنظام وأمهلته 24 سا للاستجابة قبل تنفيذ تهديدها، لتنظم قبيلة تارهوتة مع ورثلة للانتفاضة من خلال المشاركة في المظاهرات المنددة بالقذافي ونظامه حيث تعتبر أكبر القبائل من حيث التعداد السكاني في ليبيا، حيث يصل عدد سكانهما المليونين تقريبا، أما قبيلة القذاذفة مسقط رأس القذافي في تحتوي على ميليشيات والكتائب الأمنية القامعة للانتفاضة مع وجود مظاهرات في سبها مسقط رأس القذافي[4].

---

[1] – خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 17.

[2] – خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 142.

[3] – عصام بدران، القبائل..عامل الحسم في إسقاط القذافي، تاريخ وساعة الزيارة:20112/08/04 على الساعة 15:35.
http://www.onislam.net/rabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/128998-2011-02-21-10-50-03.html

[4] – عصام بدران، القبائل..عامل الحسم في إسقاط لقذافي، مرجع سابق.

أما الأقليات فهي متواجدة بقلة في البلاد وهي غير معترف بها من القذافي مخافة المطالبة بحقوقها وتمثيلها في السلطة، وهي الأمازيغ الذين منعوا من ابسط حقوقهم كالاحتفال برأس السنة الأمازيغية، وتسمية أبنائهم بأسماء بربرية، ونظرا لشد الخناق عليهم داخليا، أسسوا في المهجر **المؤتمر الليبي الأمازيغي** في 2002، بلندن لحماية هويتهم في ظل الوجود الوطني الليبي بالإضافة الى الطوارق المتواجدين في في منطقة الساحل والصحراء الجنوبية، المنتشرين على عدة دول هي الجزائر، مالي، نيجر، بوركينافاسو، حيث عزز القذافي علاقته طوارق دول الجوار وأدخلهم الى قواته المسلحة، دون أن ننسى قبيلة **تبو** المتواجدة على الحدود التشادية وشمال التشاد، ونظرا لسياسة الإقصاء المنتهجة من قبل النظام اتجاههم أصيبوا بالإحباط حيث شكلوا في أوسلو جبهة التبو لإنقاذ ليبيا والدفاع عن حقوقهم ويقودها عيسى عبد المجيد منصور[1].

* **الثوار الجدد:** المجلس الوطني الانتقالي CNT: حيث تم تشكيله في 27 فبراير 2011 أي منذ بداية الانتفاضة أصبح ممثلا لليبيين في 05 مارس 2011، وكلف محمود جبريل ومصطفى عبد الجليل برئاسته، لكن هذا المجلس يفتقد لهيكل السلطة التنفيذية باعتبارها ليست حكومة وإنما هو لجنة لإدارة الأزمة، حيث صرح المسؤولون في المجلس بأنه سيتم تنصيب حكومة بعد تحرير كامل البلاد[2] يتألف من ممثلي كبريات المدن الليبية من أجدابيا ومصراتة، الكفرة الزنتان والزاوية...الخ مع وجود عدة ممثلين لدول غربية، ويسيطر عليه ليبيو الشمال الشرقي وكلفت سلوى الديغلي برئاسة اللجنة القانونية، ويضم أطيافا المعارضة المتواجدة بالمهجر بالإضافة إلى الشباب المنتفضين وضباط الجيش المنشقين عن النظام وهو تحالف غير متجانس من حيث المصالح لتعدد انتماءاته (تيار إسلامي، ليبرالي، وكذا ملكي) ونظرا للاختلافات بين أعضائه وافتقادهم لوحدة القرار قرر أبرز المعارضين على غرار عبد الحفيظ غرزة الاستقالة منه في أواخر أفريل 2011.[3]

[1] – ICG، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (7): فهم الصراع في ليبيا، مرجع سابق، ص 19، 21.
[2] - Cirte-Avt ; Libya:Un Avenir Incertain ;Op.Cit ; P.23.
[3] - Cirte-Avt ; Libya:Un Avenir Incertain ;Op.Cit ; P.24.

* **المنشقون عن نظام القذافي:** فمنذ الانتفاضة كان هناك العديد من الشخصيات في الحكومة الليبية، السلك الدبلوماسي، أعضاء من الجيش وقوات الأمن في نظام القذافي الذين انشقوا عن النظام واتجهوا نحو المعارضة على غرار:

موسى كوسا وزير /أمين الشؤون الخارجية ذو العلاقات القوية مع القذافي وعبدالرحمان شلقم سفير ليبيا في الأمم المتحدة وفرحات بن قدارة حاكم البنك المركزي وشكري غانم خبير نفطي صاحب العلاقات القوية مع الغرب وذلك نظرا لترأسه لشركة وطنية نفطية.

مع تبني بعض أعضاء القبائل الموالية للنظام (الورفلة والمقارحة) خيار الانشقاق والتوجه نحو الانتفاضة.

* **قوى وتيارات أخرى:** تمثل مجموعة العلماء المسلمين، ذو العلاقات غير المؤكدة بالإخوان المسلمين، يقودها الدكتور علي صلابي صاحب الكتب المحضورة في ليبيا. وفي 2007 دعاه سيف الاسلام القذافي للمشاركة في الحوار مع الجماعة الإسلامية المقاتلة، حيث منحت له امتيازات وعين مستشارا في مؤسسة القذافي العالمية للتمنية، وهم عضو بارز في التيار الإصلاحي[1].

في البداية رفض التدخل العسكري الأجنبي، لكن ضعف المعارضة جعله يدعم القرار الأممي 1973، المخول باستعمال القوة ضد النظام الليبي.فرغم إعلان الصلابي تأييده للمجلس الانتقالي إلا أن مجموعة العلماء المحيطين به انتقدوا عمل المجلس. ونتيجة لذلك في 28 مارس 2011 أسسوا لرؤيتهم الخاصة بليبيا في إطار مشروع الميثاق الليبي، حيث اقترحت النظام اللامركزي وتبنت في طرحها الطابع الإسلامي للدولة، معلنة أن الشعب هو مصدر السلطة ودين الدولة هو الإسلام، ومبدأ الشريعة الإسلامية هو مصدر التشريع، وتملك شعبية في الشرق الليبي نظرا لوجود الإخوان المسلمين والايدولوجيا الإصلاحية في مشروعهم[2].

[1] – ICG، مرجع سابق، ص 23، 24.

[2] – ICG. مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: الأطراف الخارجية:

*** الحلف الأطلسي وتدخله في الأزمة عبر دول التحالف:**

تمكنت دول التحالف الذي شكلته فرنسا من الدخول الى ليبيا، والذي يضم بلجيكا، كندا الدنمارك، فرنسا، إيطاليا، قطر الممثل الوحيد للعرب المشارك في عملية الأوديسا بالإضافة إلى النرويج، إسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية بحجة المبرر الإنساني وذلك بعد طلب الجامعة العربية من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ضد نظام القذافي، مع مشاركة دول عربية في الحظر كمرجعية إقليمية ودولية لشرعنة التدخل، كما سبق ذكره.

هذا ما سمح للأطلسي في تحقيق نجاح في إستراتيجية التدخل في المناطق المهددة للاستقرار التي تبناها بعد نهاية الحرب الباردة، رغم الانتقادات الروسية الصينية وبعض دول العالم الثالث. حيث اعتبرت تدخله تجاوزا للتفويض الممنوح له أمميا، فالبرغم من اسقاط النظام في طرابلس مدد الحلف تواجده في البلاد إلى 03 أشهر إضافية، مبررا ذلك في استمرار خطر القذاف وقواته على لسان أمينه العام (أندريس فوغ راسموسن) ويعود سبب التمديد في رغبة الحلف في التواجد على السواحل الليبية كمقدمة لتعزيز تواجده العسكري في الشرق الأوسط للدفاع عن مصالح الأمنية (أمن إسرائيل) والنفطية وهذا ما يجعل المنطقة المتوسطية منطقة اضطراب دائم، بفعل وجود تنظيمات جهادية ترفض الوجود العسكري للغرب[1].

الملاحظ أن لأعضاء التحالف أهداف من التدخل وهي تعبر عن مصالحها في المنطقة عامة وفي ليبيا خاصة، حيث تمحورت مصلحة أمريكا في الرغبة في التواجد للمراقبة أو على الأقل وضع قمر صناعي للمراقبة بالنظر إلى أنه بلد نفطي حيث يمثل نسبة 02% من الإنتاج العالمي مع وجود احتياطات كبيرة، وذات جودة عالية في القارة السمراء بالإضافة إلى كبح جماح التقدم والتغلغل الصيني في القارة التي تستغل المصادر

[1] – خالد حنفي علي، سقوط ليبية: من يحكم ليبيا بعد القذافي، مرجع سابق، ص 142.

الطاقوية الأفريقية لتطوير اقتصادها، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي FMI أن مكانة الو م أ ستمس في السنوات الخمس المقبلة ويتم تجاوز اقتصادها من قبل الصين لذا تدخلت عسكريا في المنطقة لإبطاء التطور الاقتصادي الصيني بعد الصفقات الممنوحة لها من قبل النظام، ورفض القذافي في تصريح له الحركة الإمبريالية التي تسعى لشراء القارة، من هنا نلاحظ امتناع الصين عن التصويت على القرار 1973 نظرا لأن الأزمة ستكبدها خسارة مئات الملايين من الدولارات التي استثمروها في البلاد، لهذا اعتبرت التدخل ضد مصالحها[1]. أيضا من بين أهدافها، هو تأمين مصالحها الأمنية والنفطية بأقل التكاليف، خاصة بعد الخسائر التي تكبدتها في تدخلها في أفغانستان 2001 والعراق 2003، وتعرض الإدارة الأمريكية لانتقادات من قبل الشعب الأمريكي، لذا سعى أوباما من خلال التدخل إنجاح المرحلة الانتقالية في ليبيا كنموذج ناجح لإستراتيجية التدخل وتحسين صورة أمريكا دوليا بعد الأخطاء الكثيرة في عهد بوش الإبن.

من جهتها إيطاليا نظرا لتاريخها الاستعماري في ليبيا فإن لها مصالح اقتصادية حيوية منذ القدم وهي مع ألمانيا تعتبران المستفيدين الرئيسين للنفط الليبي وهي سوق لمنتجاتها، حيث صرح وزير خارجيتها أن شركة إيني الإيطالية ستلعب دورا كبيرا في مستقبل ليبيا وأنها بالفعل ستوجه فنييها لليبيا، لإعادة البدء في إنتاج النفط[2].

أما فيما يخص المملكة المتحدة البريطانية فقد وصف وزير الخارجية البريطاني (ويليام هيغ) قمع المتظاهرين في ليبيا على أنه عمل غير مقبول وقام بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي والمشاركة في الحظر الجوي، اما بالنسبة لفرنسا وقفت الى جانب الثوار وأدانت على لسان الرئيس نيكولا ساركوزي الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين وقررت التدخل في ليبيا لوقف العنف وتنحية القذافي، أما كندا فقد أعربت عن رفضها لمجرى الأحداث في ليبيا وضرورة الوقف الفوري للعنف وقررت المشاركة في عملية الحظر

[1] - ciret-avt; libya: un avenir incertain; op.cit; p34-35.

[2] – الجزيرة نت، بدء الصراع على **النفط الليبي**، تاريخ وتوقيت الزيارة: 2012/08/05 على الساعة 14:43. www.libya-alyoum.com/news/index.php¨id21&textid7129

الجوي أما فيما يخص إسبانيا أعربت عن أسفها الشديد عن الأحداث التي تقع في ليبيا وشاركت في الحملة الدولية ضد النظام من خلال تقديم تسهيلات لقوات الحلف في استخدام الممر البحري (مضيق جبل طارق) واخترق إقليمها الجوي، آما بالنسبة للدنمارك لم يختلف موقفها عن باقي الدول الأوربية وساهمت في العمليات العسكري في ليبيا، أما النرويج فقد نددت بالعنف الحاصل في ليبيا وقررت مساعدة قوات الحلف الأطلسي في فرض حظر الطيران على ليبيا وبلجيكا أيضا أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1973 بالرغم من الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها (بخصوص تحديد الحكومة وأعضاء البرلمان) وبالتالي فقد قررت تحويل اهتمامها إلى الأزمة الليبية، أما الدول العربية وبالأخص الدول المناهضة للقذافي وهي السعودية والإمارات وقطر هاته الأخيرة التي شاركت عسكريا وتعتبر الجزيرة العربية تابعتين لقطر والسعودية على التوالي لسان حال الثوار من خلال لعبها دورا إعلاميا في نشر أفكار وطموحات وآخر التطورات الميدانية للأحداث في ليبيا منذ بدايتها والهدف من ذلك دعم إنشاء مملكة نفطية سنوسية في شرق ليبيا لتنظم لحظيرة الملكيات في الخليج العربي.

بالإضافة إلى أطراف النزاع الخارجية توجد إسرائيل لتي لعبت دورا بارزا في الأزمة الليبية ووقفت إلى جانب الثوار نظرا للعداء التي تكنه إلى القذافي لدعمه المستمر للقضية الفلسطينية فقرار فرنسا بالتدخل كان بتأثير الفيلسوف الفرنسي ذو الأصول اليهودية (برنار هنري ليفي) الذي كان وراء الحملة العسكرية للناتو ضد القذافي حيث اعتبر أن ما فعله في ليبيا كان وفاءا للصهيونية وإسرائيل خلال خطابه 2011/11/26 في مؤتمر يهود فرنسا وقال صراحة لقد شاركت في الثورة الليبية من موقع يهوديتي مضيفا لم أكن لأفعل ذلك لو لم أكن يهوديا لقد من الوفاء لإسمي وللصهيونية ولإسرائيل ليؤكد على وقوفه وراء الحملة العسكرية للناتو ضد القذافي خلال اتصاله بساركوزي طالبا منه منع مجزرة بنغازي ليستجاب لطلبه فرنسيا عبر إرسال طائرات مقاتلة لتدمير دبابات النظام، وهو ما يدل على ان ما يعرف بالثورات العربية كان مخططا له خدمة لمصالح الغرب عامة وإسرائيل خاصة حيث

صرح (توني بلير) رئيس الوزراء البريطاني السابق، أن عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي بعد الثورات لا بد أن تكون متحكما بها بما يخدم مصالحنا[1].

إذن يمكن القول أن التدخل الأجنبي في ليبيا عبر قوات التحالف في ليبيا كان بناءا على مصالح أعضائه، وليس بدافع حماية المدنيين من قمع قوات النظام كما روج له رسميا وإعلاميا.

* **الإعلام العالمي:** لقد كان الإعلام العالمي بمختلف وسائله وأنواعه طرفا أساسيا في الأزمة الليبية من خلال تغطية الأحداث اليومية في ليبيا، ولعبت الفضائيات وقنوات الأخبار العالمية منها والعربية أدوارا رئيسية في دفع الرأي العام العالمي إلى المطالبة بالعمل، والتحرك الفوري لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا الدور الأكبر في إيصال ما يحدث إلى كل العالم عبر قناة الجزيرة، فهي لم تكن قناة إعلامية محايدة بل بدت كطرف مشارك في الثورة والراعي الرسمي لها من خلال التغطية المستمرة للأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات، وكذا الحركات العسكرية والميدانية والتأكيد على المجازر التي يقوم بها القذافي، ثم ازداد الحشد الإعلامي مع مشاركة قطر في عمليات الناتو وأصبحت تظهر على أن تدخل الناتو على أن تدخل الناتو هو الحل الأمثل لحماية المدنيين وتسوية الأعضاء في ليبيا[2].

كما قدمت مواقع الانترنت دورا ل يقل عن الدور التي لعبته هذه القنوات في الترويج لما يحدث في ليبيا من خلال المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي باختلاف أنواعها والتي ترصد مختلف التفاصيل من تطورات الأحداث في ليبيا.

من خلال دراستنا لمختلف أطراف الأزمة الليبية يتضح لنا أن الطرف الخارجي كان له دور كبير في مسار الأزمة الليبية من خلال حلف الشمال الأطلسي الذي أعطى الدعم الكبير لأطراف المعارضة الداخلية ومكنها من حسم المعركة لصالحها من تحقيق مطلبها في إسقاط النظام بفضل العمليات العسكرية ضد قوات القذافي بموجب القرار الأممي 1973

[1] – عبد الباري عطوان، **ليت الليبيين يقرؤن اعترافاته**، تاريخ وساعة الزيارة: 2012/08/05، على الساعة 12:00 زوالا http/www.alintibaha.net/portal/D8/D1/D8/A3/D9/8A/5950-2011-1-29-01-17-38

[2] - Khled Hroub.**Haw al-jazeera Aarab Spring Advanced Qatar** Foteign.

وهو ما أضعف وقلل من هجمات القذافي خاصة بعد الانشقاقات والاستقالات الفردية والجماعية في صفوف الجيش والأجهزة الأمنية وأركان النظام الليبي وانضمامهم إلى المعارضة عند بداية الثورة الليبية[1].

[1] – صويلح عبد الله، **الوضع الأمني في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر03 ،2015، ص 61.

المبحث الثالث: تطور الأزمة الليبية

في أعقاب الحركات المناهضة للنظام الحاكم في مصر وتونس، والتي بدأن إرهاصاتها الأولى في الأيام الأخيرة من شهر جانفي 2011 شهدت ليبيا أيضا مسيرات واحتجاجات مناهضة للنظام لكنها اختلفت عن الأحداث التي وقعت في كل من تونس ومصر فالتطورات في ليبيا كانت أسرع وأعنف وأستعمل السلاح منذ الأيام الأولى خاصة بعدما أعلن القذافي عن نيته في قمع التمرد، والقتال حتى آخر قطرة دم[1] وظهور أطراف متعددة في الساحة الليبية، بالإضافة إلى التدخل الدولي الذي ساهم في إسقاط النظام ومقتل القذافين، وفيما يلي سنستعرض أهم المحطات التي عرفتها الأزمة الليبية:

أولا: بداية الانتفاضة:

ظهرت الملامح الأولى للانتفاضة في ليبيا في الأيام الأخيرة من شهر جانفي 2011 عندما اندلعت المظاهرات في درنة ببنغازي، وبني وليد اعتراضا على تأخر تسليم الوحدات السكنية في هذه المدن، ما جعل الشعب الليبي في حالة من الغليان والغضب والذي ترجم بنشر نداءات على موقع فيسبوك للتظاهر ضد نظام معمر القذافي على مدونة للمعارض والكاتب (جمال الحاجي)[2].

والتي تلتها صفحة الناشط (حسن الجهمي) المتخصص في مجال المعلوماتية يوم الجمعة 28 جانفي 2011، يدعو من خلالها انطلاق في كافة أنحاء ليبيا يوم 17 فيفري في ذكرى أحداث مدينة بنغازي 2006، وللتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشعب، فتسارعت النداءات وأخذت في الانتشار من طرف ناشطين آخرين في البيضاء وبنغازي، وطرابلس يدعون الى انتفاضة مشابهة في البلاد[3]، ومما ساعد على بدء هذه الانتفاضة اعتقال المحامي (فتحي تربل) في بنغازي يوم 14 فيفري 2011، المعارض لنظام القذافي

---

[1] - Agish Pyoy, **The Crisis In Libya**, ORF Issue Brief, 2011, P02.

[2] – زياد عقل، الثورة الليبية: **سقوط النظام وأولويات بناء الدولة**، كراسات إستراتيجية، في: http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?serial=657101&eid=2744.02.2011

[3] – فرانس 24، **الاشتباكات في مدينة بنغازي**، في: http://www.france 24.cim/ar/2001.02.16

والمسؤول عن قضية أهالي ضحايا سجن أبو سليم والدفاع عنهم فيما يخص التعويضات والمطالبة بمكان الجثث وكذا محاكمة المسؤولين عن القضية حيث يقول فتحي تربل أن 20 من قوات الأمن جاؤوا إلى منزله لإيقافه حاملين مختلف الأسلحة، وبالتالي خرج الآلاف من عائلات ضحايا القمع والاعتقالات للتظاهر يوم الثلاثاء 15 فيفري 2011 أمام مديرية الأمن ببنغازي مطالبين بإطلاق سراحه لعدم وجود سبب لاعتقاله، لكنهم هوجموا من طرف مجموعة من أنصار مؤيدي معمر القذافي، وتطورت المظاهرات بينهم إلى حد استعمال الحجارة والزجاجات الحارقة، فتدخلت مجموعة من الشرطة النظامية، هذا ما جعل السلطات الليبية تسارع إلى احتواء الوضع، فقامت بإطلاق سراح المحامي فتحي تربل مساء الثلاثاء 2011.02.16 بعدما تمت مسائلته من طرف عبد الله السنوسي، مسؤول الأمن الشخصي للقذافي حول أهداف التظاهر والتي رد عليها فتحي تربل أنها مظاهرات من أجل المطالبة بإحقاق العدالة الحقيقية وفتح تحقيقات في حادثة مجزرة سجن أبو سليم[1]، وبعد اطلق سراح فتحي تربل أخذت أعداد المتظاهرين تتزايد وارتفعت مطالبهم وتحولت إلى المطالبة بإسقاط النظام واسقطا العقيد وإسقاط معمر القذافي شخصيا، إلا أنها قوبلت بمستويات متصاعدة من العنف أين لجأ النظام الليبي إلى استخدام الرصاص الحي والرشاشات لتفريق المتظاهرين، لتستمر بعدها المواجهة بقيام مظاهرات أخرى بمدينة البيضاء في 17 فيفري 2011 وهي الأولى من نوعها في ليبيا والتي شهدت سقوط أول شهداء الثورة، لتقم الاحتجاجات بعدها في كافة أنحاء ليبيا وشملت مدن بنغازي والبيضاء، طبرق، درنة، أجدابيا، تالوت، الزاوية، ويفرن والزنتان، ومناطق مجاورة أخرى في 17 فيفري 2011 تحت شعار يوم الغضب الليبي وهدف واحد يتمثل في إسقاط النظام بشعارات معادية للقذافي مثل: "لا إله إلا الله. معمر عدو الله" وحاملين لافتات كتب عليها "ارحل" و"اذهب إلى الجحيم"[2].

[1] – بن بتقة نور الهدى، **الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري 2011–2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ص 65.

[2] – **مجموعة الأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص 02.

قام المتظاهرون في الزنتان بحرق مقر اللجان الثورية وكذلك مركز الشرطة ومبنى المصرف العقاري بالمدينة، فكبرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 قتيل وجرح ليرتفع بعدها عدد المدن المحتجة إلى 16 مدينة في يوم الجمعة 18 فيفري إذ بلغت المظاهرات مدينة المرج والقبة وشحات وزوارة وطرابلس[1] وكرر المتظاهرون أعمال حرق المباني الحكومية وقاموا بشنق شرطيين في البيضاء، وتمكنوا من طرد أنصار القذافي من مدينتي البيضاء والزنتان وأصبحت تحت سيطرت المتظاهرين ليأتي الدور على العاصمة الليبية طرابلس المعروفة بمنطقتي سوق الجمعة والدهان الشرقي للمدينة، والتي خرج فيها آلاف المتظاهرين حيث تمكنوا من محاصرة مقر الإذاعة وتوجهوا نحو الساحة الخضراء وسط العاصمة وانظم إليهم قوات الشرطة والأمن وكذا قوات الجيش في قاعدة معيشته الجوية فأصبحت المنطقة بأكملها في قبضة المحتجين.

وفي يوم الأحد 20 فيفري2011 خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في مدينة بنغازي فهاجمهم المسلحون وتسببوا في سقوط 50 قتيل، لتعلن قوات الأمن والجيش بعد انضمامها الى النحتجين وسلمتهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فقاموا بنهبه وحرقه ما جعل القذافي يضطر إلى الانسحاب من المدينة لتصبح تحت سيطرة المحتجين.

ثانيا: تطور الأوضاع وتزايد الأزمة:

بعدما سيطر المحتجون على أربع مدن رئيسية في ليبيا (البيضاء، الزنتان، بنغازي، طرابلس) وكذا الانشقاقات التي حدثت في صفوف أجهزة الأمن والجيش كإنشقاق اللواء عبد الفتاح يونس ووزير العدل مصطفى عبد الجليل بالإضافة الى استقالة سفراء ليبيا في الداخل والخارج وسقوط مناطق أخرى في أيدي المحتجين على غرار مدينة طبرق ومصراتة والزاوية والزوارة، وقبائل أخرى أعلنت انفصالها عن نظام القذافي أبرزها قبيلة ورفلة وهي أكبرقبيلة من حيث عدد السكان بتعداد يبلغ مليون نسمة وكذا قبيلة ترهونة وقبيلة الزوي الغنية بالنفط

[1] – الجزيرة نت، **اتساع الاحتجاجات بليبيا ومقتل العشرات**، في: http://www.aljazera.net/news/arabic/2011.02.19

في الجنوب التي أعلنت أنها ستوقف ضخ النفط إلى العالم خلال 24 سا إذا لم يتوقف سفك الدماء في ليبيا، واحتجاجا على قمع المظاهرات.

هذا ما جعل القذافي يشعر بخطورة الوضع مع إصرار المحتجين على التظاهر خاصة بعد انسحاب العديد من عناصره وتخلفوا عن خدمتهم للجيش، وبالتالي خرج القذافي عن صمته وألقى خطابا متلفزا في 22 فيفري 2011 أوضح فيه أنه سيقاتل حتى النهاية وأنه سيسحق المتمردين كالجرذان[1]، وسوف يستخدم القوة ضدهم، سبقه خطاب نجله سيف الإسلام القذافي في 2011.02.20 الذي أكد أنه وعائلته سيحاربون حتى آخر رجل أو آخر امرأة... إذا كان الجميع مسلحا فإنها الحرب الأهلية سنقتل بعضنا البعض.

من خلال خطاب معمر القذافي ونجله سيف الإسلام اتضح للشعب الليبي أن القذافي متشبث بالسلطة ولا نية له في التخلي عنها بدليل قيامه بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفق إستراتيجية الثورة المضادة هذا ما أدى الى قيام المحتجين بمسيرة مليونية في العاصمة طرابلس بمشاركة المدن المحيطة، فقامت عناصر تابعة للقذافي وبعض المرتزقة بمحاصرة المدينة من كل الجهات وبدأت في قصف المدنيين المتظاهرين بالمروحيات جوا والآليات الثقيلة برا مستخدمين مضادات الطائرات وغيرها من القذائف في مناطق تاجوراء وسوق الجمعة وحي الأندلس بالإضافة إلى قطع الكهرباء والماء والاتصالات عن المدينة والتي عرفت مجزرة حقيقية بسقوط 250 مدني على الأقل[2] لكن في اليوم الموالي سقطت مدينة مصراتة في أيدي المحتجين وكذا مدينة البريقة وهذا بمساعدة كتائب أمنية منشقة عن نظام القذافي لتليها مدينة الزاوية ثم مدينة الزوارة المجاورة مما أدى إلى تشكل معسكرين داخل ليبيا الأول موالي للقذافي ويرتبط أساسا بالقوات المسلحة ذات القيادة الأسرية والقبلية، أما المعسكر الثاني فتمثل في المعارضة الليبية التي قامت كممثل وحيد عن الشعب الليبي، وهو ما كانت تحتاج إليه ليبيا وحظي باعتراف دولية وإقليمية مما أضفى

[1] – البي بي سي العربية، ليبيا، أنباء متواترة عن اتساع دائرة الاضطرابات " الشرق الأوسط"، في: http://www.bbc.uk/arabic/middleeast/2011/02/110220 libya-protehall.html

[2] – **مجموعة الأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص 04.

عليه المزيد من الشرعية[1]، وأصبح يمثل حكومة انتقالية مؤقتة تتفاوض معها مختلف الأطراف الدولية والإقليمية.

* **التدخل الأجنبي: منظمة حلف الشمال الأطلسي:** نظرا لتفاقم حدة الوضع في الأيام الأولى من اندلاع الثورة وتزايد عدد القتلى، أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان " نافي بيلاي " بأن الهجمات ضد الشعب الليبي تمارس على نطاق واسع ومنهجي من قبل النظام، وقد ترقى إلى المستوى ما نتج عنه تدخل أجنبي في ليبيا باسم حقوق الإنسان خاصة بعد مساندة الأطراف الإقليمية لهذا التدخل على غرار جامعة الدول العربية، المجلس الخليجي والاتحاد الإفريقي.

في ظل الجرائم المرتكبة من طرف النظام الليبي والتي دخلت مستوى الجرائم الدولية المنتهكة للقانون الدولي الإنساني أبدى المجتمع الدولي قلقة تجاه هذه الجرائم، وفي إطار هيئة الأمم المتحدة واستنادا إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق الأممي المتعلق باستخدام القوة العسكرية لحماية الأمن والسلم الدوليين تم إصدار القرار 1970 يوم 2011/02/29، والمتضمن في ديباجته اتخاذ تدابير قصرية تقتضي بالتزام الدولة الليبية مسؤوليتها في توفير الحماية[2].

كما نص القرار أيضا على ما يلي:

- إحالة القضية الليبية إلى المحكمة الدولية الجنائية.
- حظر السفر على عائلة القذافي وتجميد أصولها.
- حظر نقل أو بيع كل أشكال الأسلحة إلى ليبيا[3].

لكن رغم هذا فإن النظام الليبي لم يأخذ هذا القرار بعين الاعتبار وواصل ارتكاب جرائمه ضد المدنيين ولم يوفر لهم الحماية التي نص عليها القرار 1970، وهو ما اعتبره

[1] – زياد عقل، **الأزمة الليبية، من الاحتجاج السلبي إلى التدخل الدولي**، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 196، أفريل 2011، ص 46.

[2] - Michael.W.BOYLE.the folly of protection:is intervention against haddafi regime legal and legitimate? foreign affairs, march 2011, p01.

[3] – هيئة الأمم المتحدة. مجلس الأمن، القرار 27، 1970، فيفري 2011، ص 102.

المجتمع الدولي سببا عادلا وقانونيا لنقل المسؤولية خاصة بعد طلب المجلس الوطني الانتقالي التدخل الأجنبي والدعم الإقليمي الذي أضفى الشرعية السياسية للتدخل العسكري 2011/03/17 تحت مبدأ حقوق الإنسان[1]، وعرف التدخل بعملية فجر الأوديسا وعملية الحامي الموحد، والهدف منها:

- إنشاء منطقة حظر بحري على الأسلحة.
- إنشاء منطقة حظر جوي.
- حماية المدنيين ضد قوات القذافي.

وهذا القرار يتم في إطار مسؤولية الحماية والتي تضمنها تقرير الجمعية العامة حول تنفيذ المسؤولية عن الحماية بما يلي (تقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من الإبادة وجرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية، التعذيب والتطهير العرقي)، وهذه الجرائم كلها متوفرة في الحالة الليبية، وبالتالي أعطت مبررا قانونيا للتدخل وسمحت بتطبيق هذا القرار 1973 رغم امتناع 05 دول عن التصويت وهي: البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا روسيا، والصين في المقابل صوتت 10 دول أخرى لصالح القرار.

ومما زاد من شرعية هذا القرار طلب الجامعة العربية من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن التدخل في ليبيا لحماية حقوق الإنسان، بإصدارها قرارا تحت رقم: 7360 في 12 مارس 2011 وتبعتها كل من قطر والإمارات والكويت من خلال إبراز استعدادها للمشاركة في عمليات الناتو، وهو ما مثل المرجعية الإقليمية لهذا التدخل[2].

انطلاقا من هذه المرجعية القانونية والمبررات الإنسانية سارعت الدول الأوربية على رأسها فرنس وبريطانيا إلى اتخاذ أولى الخطوات لتنفيذ هذا القرار، وأعلنت الدنمارك وكندا المشاركة في الحظر الجوي كما وضعت إيطاليا وإسبانيا قواعدها العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر.

[1] - Sally Khalifa Isac, Analyzer et Implication de l'intervention de L'ONTAN en libyen, université du Caire, 2012, P134.

[2] – زياد عقل، **الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الأجنبي**، مرجع سابق، ص 45.

شرع الحلف الأطلسي في تطبيق قرار فرض منطقة حظر جوي بعد الاجتماع التي عقدته دول التحالف تحت اسم مجموعة الاتصال بشأن ليبيا في 19 مارس 2011، تناولت فيه كيفية توزيع العملية التدخلية في ليبيا، وكذا تحديد مسار هذا التدخل[1]، وبالتالي بدأ أعضاء التحالف بشن عملية الحظر الجوي على الطيران الليبي، وكانت فرنسا المبادرة في بدأ هذه العملية باستهداف الكتائب المتمركزة حول مدينة بنغازي بطائرات مطاردة من طراز "رافال، ميراج 2000"[2] لتليها الو م أ التي أطلقت 110 صاروخ كروز توماهوك، بالقرب من بنغازي بالإضافة إلى الطائرات من طراز F16 وF15.[3] وبعد ساعات من الغارات الجوية التي درمت 15 دبابة و20 عربة لكتائب القذافي، أعلنت الو م أ نجاحها وحلفائها في إيقاف الهجوم على المدينة.

مما أدى إلى انسحاب الكتائب نحو مدينة أجدابيا غربا خاصة بعدما كانت معظم المناطق الكبرى تحت سيطرة كتائب القذافي على غرار العاصمة طرابلس، الزاويا، زوارة، رأس لانوف بريقا وقوات المعارضة تسيطر على أجدابيا، مصراتة وبنغازي شرقا. واستمر القصف على ليبيا أسبوعا كاملا منذ بداية 19 مارس 2011 حتى 26 مارس 2011 إذ أجبرت قوات القذافي على التقهقر، عبر الساحل منه مدينة تلوى الأخرى ليواصل الثوار تقدمهم نحو مدن البريقا والعقيلة ورأس لانوف وبن جواد، بعدما تمكن من السيطرة على أجدابيا.

كما أن التحالف الدولي وسع في مهامه، وأصبح يستهدف مواقع برية على غرار استهداف مركزا قياديا عسكريا ملاصق لمقر القذافي، في باب العزيزية وكذا استهداف الوحدات التي تبدي مقاومة ضد عمليات الحلف الأطلسي وكثفت من طلعاته الهجومية إذ بلغت 80 طلعة هجومية في 31 مارس 2011 واستمرت إلى غاية 09 جوان 2011.[4]

[1] - Modelene Lindstron, kristiana zetterlund, Setting for the Military Intervention in libya.
[2] - Varan viva and Anthony H , the libyan Uprising, An uncertain Trajectory CSIS, 20 juine 2011, P48.
[3] - Ibid, P48.
[4] - Varan viva and Anthony H, op.cit, P48.

هذا ما مكن من تحرير عدة مدن على غرار مصراتة، الزاوية وصرمان غربا ترهونة وغريان جنوبا، تمهيدا للوصول إلى العاصمة طرابلس وهي المدن التي حارب عليها القذافي كثيرا كي يمنع سقوطها في أيدي الثوار وحتى لا تتم محاصرة طرابلس من الجهات الثلاثة[1].

وبعد تقدم الثوار من مدينة الزاوية نحو قاعدة معينة العسكرية وتمكنهم من السيطرة عليها وصلوا إلى بيت العمود في العزيزية مقر إقامة القذافي في 20 أوت 2011، وبالتنسيق من الحلف الأطلسي الذي كثف القصف الجوي على الأهداف العسكرية داخل مجمع باب العزيزية أعلن الثوار سيطرتهم شبه الكاملة شبه الكاملة على العاصمة الليبية طرابلس[2]، وبالتالي تمكن الثوار من السيطرة على معظم المناطق في ليبيا ولم يبقى له سوى منطقة بني وليد وسرت مسقط رأسه.

لكن الثوار واصلوا تقدمهم بغية السيطرة على بني وليد وسرت آخر معاقل القذافي، فكانت البداية في 08 سبتمبر 2011 بقصف المناطق القريبة من بني وليد، ومن ثم الدخول إلى المدينة في 10 سبتمبر 2011، وبعد عدة اشتباكات مع كتائب القذافي تمكنوا من السيطرة عليها في 17 أكتوبر 2011،[3] ثم السيطرة على سيرت، لتصبح كل المناطق في قبضة الثوار وهذا راجع إلى التنسيق الجيد بين الجهود السياسية والعسكرية في مختلف أنحاء ليبيا والمتمثلة في الثوار والحلف الأطلسي والمجلس الوطني الانتقالي كقيادة سياسية تدير الأوضاع.

بعد أن تمكن الثوار وحلف الشمال الأطلسي من تحقيق هدفهم المتمثل في تحرير جميع مناطق ليبيا، وحماية المدنيين من مجازر القذافي، بقي أمامهم الهدف الأهم إلا وهو إسقاط القذافي وهو ما تم في 20 أكوبر 2011، بعد إلقاء القبض عليه في سرت رفقة نجله المعتصم وأبوبكر يونس رئيس المخابرات، بعد قصف موكب مكون من 75 سيارة كان على

[1] – زياد عقل، سقوط طرابلس، مرجع سابق.

[2] – الجزيرة نت، باب العزيزية بقبضة الثوار، في: http://www.aljaeera.net/news/arabic/9556-fcb6.440.b046

[3] – الجزيرة نت، **قتال ببني وليد والتقدم نحو سرت**، في: http://www.aljazeera.net/news/arabic/19.10.2011

متنه القذافي أثناء مغادرته سرت، وأثناء الاشتباكات أصيب القذافي برصاصة في الرأس أردته قتيلا وكان لرئيس الأركان الفرنسي الجنرال "بونوا بوغا" الدور المحوري في عملية تصفية القذافي[1].

وبعد يومين من مقتله أعلن المجلس الوطني الانتقالي دفن العقيد معمر القذافي، ونجله المعتصم ورئيس المخابرات أبو بكر يونس بعد نقل جثامينهم نحنو مصراتة، ودفنوا بمنطقة صحراوية وفي مكان سري[2].

ظهرت ردود الأفعال الدولية والإقليمية بعد مقتل القذافي، والتي في مجملها أكدت على أنه يمثل نقطة محورية في تاريخ ليبيا، وفرصة مواتية للشعب الليبي لبناء دولة الحق والقانون بعيدا عن الظلم والاستبداد الذي ميز فترة حكم القذافي ويمكن أن نستعرض أهم المواقف فيما يلي:

– الولايات المتحدة الأمريكية: أكد باراك أوباما على أن المسؤولية تقع على عاتق الشعب الليبي من أجل بناء دولة ديمقراطية يحكمها القانون والدستور، قائلا: "لقد تم رفع الظلم والاستبداد على ليبيا... لا يجب أن نتوهم ليبيا لديها طريق منعرج وطويل لتحقيق الديمقراطية"[3].

– الأمم المتحدة: دعا "بان كي مون" الليبيين إلى العمل على تأسيس مرحلة جديدة للتعددية والعدالة والحرية.

– فرنسا: اعتبر "نيكولا ساركوزي" أن مقتل القذافي بعد حكمه لمدة 42 عاما يشكل مستقبلا جيدا لليبيا ولليبيين وفرصة لتشكيل مستقبل ديمقراطي وحرية وتنمية.

[1] – رمضان بلعمري، أوباما وساركوزي اصدرا أمرا بقتل القذافي، الخبر، العدد 6519، 27 أكتوبر 2011، ص 13.

[2] – الجزيرة نت: دفن القذافي بصحراء ليبيا، في: http://www.aljazeera.net/newz/arabic/25.10.2011

[3] - Obama, **Gadadhafi Regime is no mor**, in: www.contene.usatoday.com/comminitities/theaval/post/2011/obama-track-news-of-gadhafi/1&.vriexym620

– روسيا: "ديميتري ميدفيدين" رئيس روسيا نأمل أن يؤدي مقتل القذافي إلى السلام والحكم الديمقراطي في ليبيا[1].

– الاتحاد الأوروبي: قتل القذافي يشكل نهاية الظلم والاستبداد وذكر رئيس المجلس الأوروبي "هيرمان فان روميوي" ورئيس المفوضية "خوسيه مانويل باروسو" في بيان مشترك أن مقتله يسمح لليبيا باحتضان مستقبل ديمقراطي جديد.

– الجامعة العربية: اعتبرت أن مقتل القذافي يفتح الطريق أمام بناء ليبيا جديدة ويؤشر على انتهاء نظام استبدادي ظل جاثما على صدر الليبيين لأربعة عقود من الزمن[2].

وبعد سقوط النظام ومقتل العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 اتخذ الحلفاء قرارا مبدئيا بإنهاء عمليات الناتو في ليبيا يوم 31 أكتوبر 2011 من ساحة الشهداء بمنطقة الكيش في بنغازي شرق البلاد، وسط احتفالات رسمية عن تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي الذي دام لأكثر من أربعة عقود، وهذا يعني انتهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الشعب الليبي من طرف قوات القذافي، وعرف حضور مراسيم الاحتفال كافة أعضاء المجالس المحلية وعدد من الثوار وقيادتهم بالإضافة إلى مختلف شرائح الشعب الليبي[3].

تم رسميا إنهاء التدخل الأجنبي في ليبيا من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2016 الذي صدر بتاريخ 27 أكتوبر 2011، وتم من خلاله تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وذلك بتقديم إعفاءات إضافية، وإنهاء تجميد الأصول فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية للنفط الليبية، وكذا تعديل تجميد الأصول المفروض على المصرف المركزي الليبي[4].

---

[1] – الجزيرة نت: ردود فعل دولية على مقتل القذافي في: http://wwwaljazeera.net/nr/exeres/3367865-27-47-4f77

[2] – حسن صبرا، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت: الدار العربية لعلوم ناشرون، 2012، ص 281.

[3] – حسن صبرا، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت: الدار العربية لعلوم ناشرون، 2012، ص 281.

[4] - Simon Admes, Military Intervention and Régime Change in libya,Virginia jornal of international law, v52, n 02, 2012, P 396.

رغم نجاح الناتو "حلف الشمال الأطلسي" في مهامه وتمكنه رفقة المعارضة من الإطاحة بأطول حاكم في العالم والتقليل من حدة الجرائم التي ارتكبها القذافي في حق المدنيين، إلا أنه خلق تحديات كبيرة تقع على عاتق الشعب الليبي والأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا أبرزها هل الثورة الليبية كان هدفها إسقاط النظام فحسب؟ وليس التفكير في مرحلة ما بعد سقوط النظام، هل كان الشعب الليبي يدرك مدى خطورة الأوضاع في ليبيا بعد إسقاط النظام؟ والسؤال الأبرز هو من يحكم ليبيا بعد القذافي؟

الفصل الثالث

المقاربة الدبلوماسية الجزائرية لحلحلة الأزمة الليبية

الفصل الثالث: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية لحلحلة الأزمة الليبية

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تريد أن تلعب دورا على المستويين الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحى الأحداث لتي اجتاحت شمال إفريقيا مع نهاية 2010 بداية من تونس وتوالت تباعا إلى مصر ثم ليبيا وأمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها توالت ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصاعد حدة الأزمة بهذا البلد كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تتحرك في جميع الاتجاهات من خلال القيام بعدة مبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين الدوليين لإيجاد أفضل السبل لتسوية الأزمة الليبية.

المبحث الأول: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

شهد الموقف الجزائري من الأزمة الليبية ردود فعل سلبية لدى شق واسع من الليبيين الذين ذاقو ذرعا من أعمال العنف المتصاعدة ففي الموقف الذي دعت فيه الحكومة الجزائرية إلى عقد جلسات حوار مع حاملي السلاح وداعمي التطرف والإرهاب، فقد ازدادت المخاوف بشأن التداعيات[1] الأمنية والسياسية والاجتماعية التي قد تنتج عن استمرار تغول الميليشيات في ظل غياب موقف موحد من الحل العسكري، ودافع رئيس لوزراء الجزائري السابق عبد المالك سلال عن موقف بلاده القائم على الحوار لإعادة الأمن والاستقرار في بؤر التوتر في المنطقة الخاصة بليبيا وقد قال سلال في حديث لوكالة الأنباء الجزائري ردا على سؤال حول السلمية في نجاح جهود الجزائر المنشغلة حاليا في البحث عن حلول سليمة في ليبيا: "إن الأحداث التي شهدها العالم العربي ومنطقة الساحل أثبتت سداد موقف الجزائر واعتبر أن اسلم والاستقرار يشكلان الركيزة الأساسية لكل تقدم ديمقراطي أو تنمية اقتصادية واجتماعية"[2].

وتكشف السلطات الجزائرية في تلك الفترة مساعيها للفوز بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة في ليبيا والمتشددة منها، في ظل تخوفها من الانعكاسات الممكنة لأي تصعيد غير محسوب للوضع الليبي، على الوضع القائم في الجزائر، لا سيما أمام صعوبة السيطرة على الشريط الحدودي الواسع بين البلدين ويقول مراقبون إن الجزائر التي تحاول تطويق التنظيمات الإسلامية في إطار حربها ضد الإرهاب أبدت انفتاحها حتى على التنظيمات التي تعاديها بما في ذلك المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وأكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في وقت سابق "أن بلاده مستعدة للاستجابة لأي طلب يتقدم به الليبيون لاحتضان لقاءات حوار لا تستثني تيار لحل الأزمات التي تعصف بليبيا وركز في هذا السياق على ضرورة التحرك الدبلوماسي لجمع شمل

[1] – يوسف دوسن، مرجع سابق، ص 59–60.

[2] – رحموني مجيد، مرجع سابق، ص 58.

الليبيين مضيفا أن موقف الجزائر واضح يدعو إلى حوار وطني وإلى مصالحة وطنية"، وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين الحكوميين على أن موقف الجزائر واضح ذكرت مصادر إعلامية أن الجزائر تدرك أكثر من غيرها استحالة نجاح العملية السياسية في ليبيا خارج القنوات الشرعية التي يمثلها البرلمان الليبي المنتخب، وهي قنوات يسعى بعض الليبيين إلى تجاوزها ة التشكيك في شرعيتها وتحاول الجزائر جاهدة للعب دور الوساطة لحل الأزمة الليبية وتقريب وجهات نظر الليبيين الفرقاء غير مراعية لخصوصية الوضع السياسي والأمني في هذا البلد فقد أبدت استعدادها مرارا لجمع الرافضين لشرعية البرلمان، والداعمين للمجموعات المتطرفة بالنواب المنتخبين والمناهضين للإرهاب وهو ما رفضته الحكومة في أكثر من مناسبة.

ولقيت مواقف الجزائر من الأزمة الليبية إستهجانا في مختلف الأوساط العربية عموما والمغاربة خاصة، حيث وصف العديد من المحللين موقفها **بالغامض** لأنه يقوم على محاولة الاستثمار في الحلف الليبي لتلعب دورا إقليميا، وإفتكاك الوساطة من مصر غير الإدارة هي الأخرى على تطويق الميليشيات المسلحة باعتبارها طرفا في النزاع[1].

يذكر أن السلطات الجزائرية طلبت من نظريتها القطرية المساعدة بالضغط على الأطراف الليبية من أجل تقريب وجهات النظر لإنجاح مساعيها لإطلاق حوار بين الفرقاء الليبيين وإنهاء الاقتتال بحسب دبلوماسي جزائري وتعليقا على هذا الخبر الذي أثار موجة استهجان حادة، أكد مراقبون آنذاك أن الجزائر تسعى جاهدة وبكل الوسائل الممكنة للعب دورا استراتيجي في المنطقة المغاربية وعلى حساب الشعوب والسياسة الداخلية لدول الجوار، حيث استنكر طلب الجزائر مساعدة قطر لحل الأزمة الليبية وهي المتورطة في دعم المتشددين وتزويدهم بالأسلحة تكيف الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية بعد ما كانت تحركاتها في السابق على قوى الغرب في هذا البلد، كما رفعت أيضا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس

[1] – رحموني مجيد، مرجع سابق، ص 61.

لتسويتها حيث أعلنت الدولتان في 2017/03/06 عن توصلهما لاتفاق للتعاون الأمني بشان ليبيا وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة هناك[1].

تنطلق الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا وتعديل اتفاق السخيرات من مجموعة الثوابت يتمثل أبرزها في الآتي:

* مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

* إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

* إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف (أعضاء من المجلس الرئاسي وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح) وذلك من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحقه من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الرافض لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.

* تفعيل دور الهيئات الليبية المثقفة على الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدرتها، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة، والمهيمن عليهما من قبل الإسلاميين والذين يلقيان دعما من الغرب الليبي، إحدى مناطق النفوذ الأساسي للجزائر[2].

* دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو

[1] – عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة http://futureuae.com يوم الأربعاء 2021/05/13، على الساعة 12:50، ص 13.

[2] – رحموني مجيد، مرجع سابق، ص 48-49.

ما يعكس الرفض الجزائري للحكومات الأخرى القائمة سواء الحكومة المؤقتة بالشرق برئاسة "عبد الله الثني" أو حكومة الإنقاذ السابقة بالغرب الليبي برئاسة "خليفة الغويل".

* رفض كافة أنواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا انطلاقا من أنه لن يحل الأزمة بل يزيد في تعقيدها.

المبحث الثاني: المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

باعتبار الجزائر من الدول المجاورة لليبية فهي تتأثر بما يحدث فيها من أعمال العنف والصرع المتواصل والهجمات الإرهابية التي تستهدف المنطقة والتي تؤثر على أمنها وبالتالي سعت الجزائر كطرف إقليمي وكبلد مجاور لليبيا إلى إيجاد حل عادل للأزمة الليبية يكون سلميا وسياسيا من خلال تقديمها لمبادرة سياسية لحل الأزمة تتمثل في استضافتها لجولتين من الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في شهر مارس وأفريل 2015، وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع الليبي على مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

– تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خارطة طريق تتضمن حلال للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

– بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكرة الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود إلى الجزائر وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.

– قيام سلطة مركزية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

– إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا مع فك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية.

– تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود، والذي يعرف أعلى درجات التأهب في واجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة مع ليبيا.

انطلقت الجولة الأولى من الحوار يوم 10 مارس 2015 بمشاركة عديد الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين الذين رحبوا بالمشاركة في أشغال الاجتماع بالجزائر برعاية من

[1] – خالد محمود، وزير ليبي لـ (الشرق الأوسط) حوار جنيف سيفشل... وحل الأزمة عسكري، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13297، 15 جانفي 2015، ص 06.

الأمم المتحدة بغية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، حيث ترأس انطلاق الأشغال الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" بحضور المبعوث الخاص للأمم المتحدة في ليبيا "برناردينو ليون" وأكد مساهل أن اجتماع قادة أحزاب ونشطاء سياسيين ليبيين يهدف للوصول إلى تحقيق التوافق الوطني الذي يتطلع إليه الشعب الليبي، كما أضاف أيضا لدى افتتاحه أشغال هذا الاجتماع أن اجتماع الجزائر يعد محطة انطلاق واعدة في جهود الأشقاء الليبيين الذين سيجدون في الجزائر وقياداتها السياسية الرشيدة كل الدعم والاستعداد لتحقيق التوافق الوطني، ولا سيما تشكيل حكومة وحدة وطنية مبرزا أن الجزائر لن تدخر أي جهد لمرافقة الشعب الليبي للم شمل أبنائه وتجاوز أزمته[1]، كما أكد المشاركون على أن الاجتماع يشكل خطوة هامة في مسار الحل السياسي للأزمة الليبية خاصة وأنه يركز على ترسيخ فكرة الحوار ونبذ العنف كونه يجمع أطرافا فاعلة على الساحة السياسية الليبية من أحزاب وشخصيات سياسية ذات وزن مؤثر في ليبيا، واعتبر "برناردينو ليون" أن اجتماع الجزائر خطوة أساسية في مسار بناء السلم في ليبيا وأنه يمثل بداية سمحت بالتطرق إلى المسائل الحاسمة من أجل إنجاح مسار الحوار السياسي بين الليبيين[2].

لقد أشادت الأطراف الليبية التي أكدت جهود الجزائر من أجل حمل الفاعلين السياسيين الليبيين على فتح مفاوضات سياسية ترمي إلى إخراج بلدهم من الأزمة بفضل تعونها مع الأمم المتحدة من أجل بناء السلم في ليبيا، بحيث صادق اجتماع الجزائر على بيان يدعوا إلى الالتزام بالمسار السياسي والحوار مشددا على أهمية تضافر الجهود في مجال مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتعهد قادة الأحزاب السياسية الليبية والشخصيات القيادية الناشطة في العمل السياسي خلال اجتماعهم على حماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، وأكدوا على التزامهم باحترام العملية السياسية المبنية على الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة مقدمين اقتراحات وأفكار بناءة وإيجابية حول مسار الحوار

[1] – زايدي أفتيس، انطلاق اجتماع جينيف لحل الأزمة الليبية، النهار الجديد، العدد 2265، 10 مارس 2015، ص 02.

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية، الأزمة الليبية:حوار الجزائر "خطوة أساسية" وثمرة التزام الجزائر، في http://www.aps.dz/ar/algerie/13659/12/03/2015.

ومخرجاته[1]، وأطلق حزب العدالة والبناء الليبي في الجولة الأولى مبادرة تنص على تكوين مجلس تشريعي لقيادة مرحلة انتقالية ثالثة مدتها من ثلاث إلى خمس سنوات يكون بديلا عن مجلس النواب الليبي المنحل في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، وقال الحزب إن مبادرته جاءت بعد تواصله المباشر مع المؤتمر الوطني العام وأعضاء برلمان طبرق ورئيس وأعضاء بعثة الأمم المتحدة[2]، ويهدف حوار الجزائر إلى الوصول لاتفاق حول إنشاء مجلس وحدة وطنية من شأنها تسيير مرحلة انتقالية وتضع المؤسسات الكفيلة بتسيير شؤون البلاد وإعادة الاستقرار إلى ليبيا التي تشهد صراعا بين فجر ليبيا وعملية الكرامة وكذا تنظيم الدولة الإسلامية والذي قد يؤدي إلى تفكك البلاد وانقسامها إلى دويلات متناحرة.

وأكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" في ختام جولة الحوار الأولى أن جميع المشاركين أكدوا على مبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية وانسجام الشعب الليبي ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وكذا العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية وأن ليبيا تحتاج لحكومة في أقرب وقت، وأضاف أن كل هذا يعتبر رسالة إيجابية للشعب الليبي الذي ينتظر الكثير من هذا الاجتماع وإشارة قوية للرأي العام العالمي مفادها أن ليبيا في حاجة إلى استقرار وفي حاجة إلى حل مشاكلها بدون تدخل خارجي[3].

تناولت الجولة الأولى من الحوار في 10 و11 مارس 2015 ثلاث محاور هامة تتعلق الأولى بعرض دراسة وثيقة أعدتها الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا والمحور الثاني يتعلق بمتابعة الأعمال المنجزة من طرف مجموعات العمل الأخرى كالبرلمانيين والمجتمع المدني والجماعات المسلحة، أما المحور الثالث فتناول دراسة الوضع العام في ليبيا الذي يعد مقلقا بسبب استعمال الأسلحة وتصاعد العنف، وأكد ليون أن

---

[1] – م.سعيدي، الجولة الأولى من الحوار الليبي تتوج بـ " إعلان الجزائر "، صوت الأحرار، في: http://www.djazairess.com/alahrar/123375/03/2015.

[2] – الجزيرة، الحوار الليبي يتواصل بالجزائر ومبادرتي لحل الأزمة، في: http//:www.aljazeera.net/news/arabic/10/03/2015.

[3] – الإذاعة الجزائرية، الفرقاء الليبيين يتوجون الجولة الأولى من الحوار بـ "إعلان الجزائر" ويلتزمون بالوحدة الترابية للبلاد، في: http://www.radioalgerie.dz/news/article/20150311/33250311/33253.html

الفرقاء الليبيين يولون أهمية خاصة لإبرام اتفاق سياسي ملموس يسمح بعودة السلم والاستقرار إلى ليبيا داعيا إلى التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية ودفع المفاوضات نحو اتفاق سياسي في أقرب الآجال من خلال إشراك جميع الأطراف الليبية من أجل التوصل إلى حل ينبغي أن يكون متوازنا، من جهته أعرب "عبد الحكيم بلحاج" رئيس حزب الوطن الليبي عن أمله أن تتوج الجهود وتكلل بالنجاح للوصل إلى اتفاق تشكيل حكومة توافق وطني والنظر في حل الأزمة باسم التشريع الموجود في البلاد[1].

أما الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي فانطلقت يوم 13 أفريل 2015 بالجزائر العاصمة تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وقد حضر هذه الجولة قادة أحزاب ونشطاء سياسيين من ليبيا والمبعوث الأممي ليون وسفراء من دول الجوار المعتمدين بالجزائر، وأكد الوزير مساهل خلال افتتاح الجلسة أن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية هوة بيد الليبيين، داعيا كافة الأشقاء إلى تغليب المصلحة العليا للشعب الليبي وتوحيد الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقال "مساهل" من واجبنا كأشقاء وبلدان الجوار وشركاء ليبيا الدوليين مرافقتهم بكل إخلاص ومثابرة لكي يصلوا إلى بر الأمان ويحققوا الاستقرار والوحدة والتقدم، فلا بد من تشجعيهم على اتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على التهدئة وتمهد الطريق للحل السلمي، من خلال هذه الجولة وزعت البعثة الأممية مقترحات على الفرقاء الليبيين تحتوي على مسودة بخصوص تشكيل حكومة الوفاق الوطني والترتيبات الأمنية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء، وقد جمعت هذه المسودة بين الطرح الأممي والطرح الجزائري حول الوضع في ليبيا، غير أن الأطراف المشاركة في الحوار تحفظت على هذه المسودة وبعض البنود المتعلقة بشكل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها لحل أزمة البلاد[2]، بحيث عبرت قوى سياسية ليبية في طرابلس عن رفضها

[1] – تقرير إخباري، اختتام جولة الحوار الليبي بالجزائر وسط آمال بإقرار اتفاق سياسي ينهي الأزمة، في: http://www.arabic.news.cn/arabic/2015-04/15/c-134151257.htm

[2] – اختلاف أطراف حوار الجزائر على مسودة الدستور وحكومة الوفاق الليبية، جريدة الفجر، العدد 4407، سنة 2015، الثلاثاء 14 أفريل 2015، ص 03.

مسودة رئيس البعثة الأممية بشأن إنهاء الأزمة في ليبيا على غرار المؤتمر الوطني العام الذي صرح المتحدث باسمه "حميدان" بأن المؤتمر الوطني العام يرفض تماما النظر في مسودة المقترح المقدمة من بعثة الأمم المتحدة كونها لا تستند على حل موضوعي وشامل ومتوازن، ودعا البعثة الأممية إلى ضرورة الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف وإعادة النظر في آليات عملها لدعم المسار السياسي في ليبيا، بدوره وصف "فتحي باشاغا" النائب المقاطع لجلسات مجلس النواب بطبرق والمشارك في جلسات الحوار بالجزائر: أن المسودة غير موفقة وتحمل تناقضات وانقساما شديدين في بنودها، كما وصف رئيس حزب التغيير الليبي "جمع القماطي" مسودة المقترح بالمنحازة إلى وجهت نظر ومطالب مجلس النواب لمنحل بقرار من المحكمة كونها تنص على احترام انتخابات مجلس النواب[1].

على الرغم من اختتام جلسات الحوار الليبي في الجزائر بين رموز الأحزاب السياسية والإجماع على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية قوية تسمح للبلاد بالمرور إلى مرحلة جديدة، وكذا تصريح الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مسهل" لوكالة الأنباء الليبية قائلا: "إن إجماع توصلنا إليه يقضي بضرورة التشكيل حكومة وحدة وطنية وكذلك ترتيب أوضاع المجموعات المسلحة وعدم تسليحها وإدماج أفرادها في الحياة السياسية والعسكرية وأضاف مساهل أن قضية ليبيا الآن تسلك مسارا سياسيا لحلها عن طريق الحوار بين كل الأطراف الليبية وهو مر هام جدا"[2] إلا أن هذا لم يتحقق على أرض الواقع واستمر التدهور الأمني في غرب ليبيا وشرقها وسط خرق اتفاق وقف إطلاق النار واحتدام المعارك بين الجيشين وقوات فجر ليبيا، مما يدل على فشل كل المبادرات الرامية إلى حل الأزمة سياسيا بحيث لم تحقق أي تقدم أو مؤشر انفراج في الوضع الداخلي واستمر التمزق السياسي والانهيار الأمني والاقتصادي والعنف الدموي داخل ليبيا،

[1] – لؤي يعقوب، قوي سياسية في ليبيا ترفض مسودة حوار الجزائر والمغرب، جريدة التحرير، العدد 617، 30 أفريل 2015، ص 03.

[2] - alwasat.ly.Patricipants aux Dialogues d'Algérie se Rassemblent pour Former une unité de Gouvernement on: http://www.goo.gl/5Toucs/14.04.2014.

وهذا ما يجعل الحل السياسي والسلمي بعيد المنال في ظل هذه الأوضاع هذه الأوضاع ويطرح فكرة وإمكانية الحل العسكري من أجل حل الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية

أمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها توالت ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصاعد حدة الأزمة بهذا البلد زاد حجم التداعيات التي عرفتها الجزائر وما زالت تعرفها مع استمرار الأزمة الليبية، بناءا على ذلك كان للجزائر موقفا ووضعت آليات قصد مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المرتقبة في ظل الأزمة الليبية على أمن واستقرار الجزائر.

فمنذ بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج آثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول المنهارة أو الفاشلة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هاته التداعيات فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان من انتشار للأسلحة التي كانت من ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب أو غيرها، واستكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر من ذلك استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية[1]، ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، وفضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الإفريقية والعربية، وخاصة

[1] – أميرة محمد عبد الحليم، **تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري**، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/newsQ/353903.aspx

خلال العقدين الأخيرين والذي يملي عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات، وخاصة في الدول المجاورة لها.

فإن التهديدات التي أصبحت توجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يوجهها الأمن القومي الجزائري. يؤكد البروفيسور "بن عنتر عبد النور" أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربعة فئات وهي:

– تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري، حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صده، وهو ما يقودنا إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا.

– مخاوف الجزائر الأمنية المباشرة التي قد تترب على الأزمة الليبية من تهريب للأسلحة وتوسع رقعة الإرهاب، وتحويل ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى التهديدات الأمنية الأخرى كالهجرة غير الشرعية.

– التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر.

إذ تعتمد الجزائر على ثوابت في تحركاتها الخارجية فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية في تسوية الأزمة الليبية وبلورت شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية اقتصادية أمنية...) بعيدا عن التدخلات الأمنية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات.

وتجمع كل القوى السياسية والآراء المراقبة للمواقف التي طرحتها الجزائر في شأن الأزمة الليبية على أن هناك إخفاقا كبيرا للسلطات الجزائرية على صعيد قراءة ومعالجة معطيات الأزمة الليبية وتقدير التوقعات المستقبلية، وكان واضحا أن المواقف التي أعلنت عنها الجزائر منذ بدء الأزمة في ليبيا في 17 فيفري 2011 كانت تفتقر إلى الدقة وتجنح

إلى معالجة أمنية إلى تطورات الوضع في ليبيا، وركزت في الغالب على مسألة منع تهريب ووصول السلاح إلى تنظيم قاعدة المغرب الإسلامي.

وأهملت جوانب سياسية وإستراتيجية مستقبلية سيكون لها بالغ الأثر على الجزائر إقليميا[1].

يرى الدبلوماسي والوزير السابق في الحكومة الجزائرية عبد العزيز رحابي الذي يعتبر أحد أبرز منتقدي سياسة الحكومة الجزائرية، يذكر أن هناك خوفا في الجزائر من تداعيات الثورة الليبية عليها، واعتبر أن سبب غموض الموقف الجزائري من الأزمة الليبية راجع إلى عدم تواصل بين الأطراف المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية تسمح ببلورة موقف موحد ويعتقد "رحابي" أيضا أن الجزائر ستخسر الكثير جراء موقفها من الأزمة الليبية وأن استقبالها لعائلة القذافي سيشكل لها إحراجا مع الحكومة الليبية المستقبلية إلا انه توقع تطبيع العلاقات بين البلدين في ظرف ثلاث سنوات بعد تغيير الحكومات لدى كلا البلدين[2]، فعندما أخذت الثورة الليبية إلى حالة فوصى معقدة فلم تدرس الوضع مسبقا، بل إنها نظرت للعمق الأمني الذي كان الشغل الشاغل للجزائر نظرا لتشكل أرضية خصبة لتشكل الجماعات الإرهابية مما جعل أنشطتها لا تقتصر في ليبيا وإنما امتدت إلى داخل دول الجوار من خلال تجارة السلاح واختراق الحدود والهجرة السرية والجريمة المنظمة.

لقد شكلت الدبلوماسية الحذر واعتبارات الأمن القومي الإطار العام للموقف الجزائري العلني، والأكثر وضوحا الذي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الأزمة هو رفض التدخل الأجنبي ممثلا في الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية لذلك كانت كل المواقف والأنشطة والمبادرات والتصريحات تجري ضمن الإطار السياسي –الأمني المشار إليه سابقا، فالجزائر تأخرت جدا في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي، صحيح أنها رفضت

[1] – أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015–2016، ص 232.

[2] – **موقف الجزائر من الأزمة الليبية، عبر موقف دويتشه فيله**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.dw.com/ar/%d9%85D9%81-%D8%A7D9

التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة، إلا أنها اتخذت موقفا رماديا بعد نجاح ثورة 17 فيفري ولم تلتقط الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة.

ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغيرات قد شملت أنظمة تونس ومصر وأطلقت الثورة في سورية، وحتى بعد نجاح الثورة الليبية لم تبادر الجزائر غلى مد الجسور مع المسلحين وتبديد مخاوف السياسيين باتخاذ خطوات سياسية وإنسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقعها في المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقفها وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية، بل انتظرت طويلا حتى أدركت متأخرة أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي[1].

وخارج كل هذه الحسابات لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الأزمة الليبية، بل على العكس نجحت أطراف أجنبية وليبية انشغلت الجزائر بشكل خاص بالتحذير من تسلل عناصر من القاعدة من وإلى الجزائر عبر الحدود مع ليبيا، ومنع القاعدة من وضع يدها على كميات من الأسلحة المنتشرة في ليبيا ودفعت بأعداد من الجيش وحرس الحدود إلى الحدود مع ليبيا[2].

نظرا للحساسية الكبيرة التي تشكلها الحرب الليبية بالنسبة للأمن القومي الجزائري كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا منذ البداية، وهو عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي واعتبار الحل السياسي أفضل طريقة لمعالجة الأزمة، في ظل احترام السلامة الترابية لليبيا وسيادتها ووحدة شعبها ففي هذا الإطار صرح وزير الخارجية الجزائري أن الجزائر نددت ضد العنف في ليبيا منذ بدايته وسجلت على نفسها موقف عدم التدخل في أمر الغير مهما

[1] – صورية زاوشي، **أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011–2015** شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص، الدراسات الإقليمية جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية 2015–201–، ص 283.

[2] – أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص 233.

حصل ما دام الأمر يعني بالليبيين أنفسهم وليس للجزائر أن تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي أو الليبيين في طرابلس ضد بغضهم البعض[1].

وعليه فموقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية نقرأه من باب رؤيتها لضرورة تأمينها لحدودها، ومن منطلق تخوفها من إفلات الأمور، غير أن الفشل في تسويق هذا الموقف خارجيا أعطى الانطباع أن الجزائر ساندت النظام التقليدي الذي ثار عليه الشعب الليبي.

[1] – نبيل بويبية، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010–2011، ص172.

خاتمة

خاتمة:

إن أهم ما ميز الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال هو إتباعها لمجموعة من المبادئ المتنوعة التي طالما كانت المنطلقات والأسس الرئيسة في التوجهات الخارجية للجزائر وهذا بناءا على مواقفها اتجاه القضايا المختلفة المطروحة أمامها، وكرست مبادئها المتمثلة أساسا في الحفاظ على السيادة الوطنية، ووحدة وتماسك التراب الوطني، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق تقرير المصير، حسن الجوار والتعاون المشترك، وهذا ما عززته كل دساتير الدولة الجزائرية المستقلة فمرحلة الأحداث المتسارعة في إفريقيا والمنطقة العربية على وجه الخصوص ومواقفها من مختلف التطورات من الفترة الممتدة من 2011-2015 فيما عرف بالربيع العربي حيث أبدت الجزائر مواقفا متحفظة اتجاه الأزمة الليبية، محاولة الحافظة على الأمن القومي فمصلحة البقاء هي الكفيلة وحدها لفهم وتفسير سلوك الجزائر إزاء الأزمة الليبية وهذا ما يعكس النظرة الضيقة لصناع القرار في الأداء الخارجي للدولة الجزائرية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الجزائري وتحقيق المصلحة الوطنية.

الاستنتاجات:

من خلال دراستنا نستنتج أهمية المساعي الديبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

-دور الديبلوماسية الجزائرية في الوصول إلى حل سلمي للأزمة الليبية.

-بحكم الجوار الإقليمي محاولة الجزائر من خلال مجموعة من المبادرات السلمية للوصول إلى حل للأزمة الليبية.

-عدم ترحيب ليبيا بالحلول التي اتخذتها الجزائر من أجل تسوية الأزمة الليبية واعتبرتها حلولا محايدة.

-محاولة القوى الخارجية إقحام الجزائر في الأزمة الليبية بحكم الجوار بين ليبيا والجزائر.

-وقوف الجزائر كطرف محايد اتجاه الأزمة الليبية وذلك للمحافظة على أمنها واستقرارها الداخلي.

-تقيد الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. جونسون لويد، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة محمد أحمد مفتي، محمد سيد سليم)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989.

2. حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، بيروت: الدار العربية لعلوم ناشرون، 2012.

3. خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية، من يحكم ليبيا بعد القذافي.

4. الطاهر بنجلون، الشرارة، انتفاضات البلدان العربية، ترجمة: حسين عمر، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط 01، 2012.

5. عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2012.

6. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإريتيريا، دار الجيل.

7. محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 02، القاهرة، مكتبة النهضة العربية 1998.

8. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلام، 1981.

الرسائل الجامعية:

9. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزئر 2007-2008.

10. أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016.

11. بن الحاج جلول نورة، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

12. بن بتقة نور الهدى، الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري 2011-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03.

13. تين حسينة، الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية، مبادرة نيباد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم سياسية دبلومسية وتعاون دولي، مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.

14. صورية زاوشي، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015 شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص، الدراسات الإقليمية جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية 2015-2016.

15. صويلح عبد الله، الوضع الأمني في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2015.

16. العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011.

17. نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

18. وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999ـ2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر كلية العوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية 2008.

المجلات:

19. رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، العدد 09، سنة 2016.

20. زياد عقل، (عسكرة الانتفاضة) الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية السياسة الدولية، مجلد 46، العدد 184، أفريل 2001.

21. غضبان سمية، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية "تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، العدد 11، سنة 2018.

22. محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015.

23. ياسين بن عمر، حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

الجرائد:

24. اختلاف أطراف حوار الجزائر على مسودة الدستور وحكومة الوفاق الليبية، جريدة الفجر، العدد 4407، سنة 2015، الثلاثاء 14 أفريل 2015.

25. جريد الرياض السعودية، ليبيا: وقف وزير الأمن العام وإحالته للتحقيق عقب أحداث بنغازي، العدد 13754، 19 فيفري، 2006.

26. خالد محمود، وزير ليبي لـ (الشرق الأوسط) حوار جنيف سيفشل... وحل الأزمة عسكري، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13297، 15 جانفي 2015.

27. رمضان بلعمري، أوباما وساركوزي اصدرا أمرا بقتل القذافي، الخبر، العدد 6519، 27 أكتوبر 2011.

28. زايدي أفتيس، انطلاق اجتماع جينيف لحل الأزمة الليبية، النهار الجديد، العدد 2265، 10 مارس 2015.

29. زياد عقل، الأزمة الليبية، من الاحتجاج السلبي إلى التدخل الدولي، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 196، أفريل 2011.

30. لؤي يعقوب، قوي سياسية في ليبيا ترفض مسودة حوار الجزائر والمغرب، جريدة التحرير، العدد 617، 30 أفريل 2015.

التقارير:

31. تقرير هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة النهائي تقرير التنمية البشرية، 2009.

32. مجموعة الأزمات الدولي ICG: الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (7) فهم الصراع في ليبيا. تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 2011.

33. هيئة الأمم المتحدة. مجلس الأمن، القرار 27، 1970، فيفري 2011.

المواقع الإلكترونية:

34. عبد الباري عطوان، ليت الليبيين يقرؤون اعترافاته، تاريخ وساعة الزيارة: 2012/08/05، على الساعة 12:00 زوالا

35. عصام بدران، القبائل..عامل الحسم في إسقاط القذافي، تاريخ وساعة الزيارة: 20112/08/04 على الساعة 15:35.

36. الإذاعة الجزائرية، الفرقاء الليبيين يتوجون الجولة الأولى من الحوار بـ "إعلان الجزائر" ويلتزمون بالوحدة الترابية للبلاد، في: http://www.radioalgerie.dz/news/article/20150311/33250311/33253.html

37. إطـــــــلاق النـــــــار علـــــــى جمـــــــاهير الأهلـــــــي، فـــــــي: http://www.archive.org/web/20110911182855/holalam.woedpress.com/25/08/201

38. أميـرة محمد عبـد الحلـيم، تـدخل الجزائـر فـي الأزمـة الليبيـة: تفـادي التـورط العسـكري، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/newsQ/353903.aspx

39. بنـــــت القذافـــــة، مظاهرةالســـــفارة الإيطاليـــــة 17 فيفـــــري 2006، فـــــي: http://benghazi.17.02.2006/blog sport.com

40. البنـــــــد الـــــــدولي، بيانـــــــات حـــــــول ليبيـــــــا، فـــــــي: .http://www.data.albakdowli.org/country/libya

41. البـي بـي سـي العربيـة، ليبيـا، أنبـاء متـواترة عـن اتسـاع دائـرة الاضـطرابات " الشـرق الأوسـط"، فـي: http://www.bbc.uk/arabic/middleeast/2011/02/110220 libya-protehall.html

42. تقرير إخباري، اختتام جولة الحوار الليبي بالجزائر وسط آمال بإقرار اتفاق سياسي ينهي الأزمة، في: http://www.arabic.news.cn/arabic/2015-04/15/c-134151257.htm

43. الجزيـــــرة نـــــت: دفـــــن القـــــذافي بصـــــحراء ليبيـــــا، فـــــي: http://www.aljazeera.net/newz/arabic/25.10.2011

44. الجزيـــــرة نـــــت: ردود فعـــــل دوليـــــة علـــــى مقتـــــل القـــــذافي فـــــي: http://wwwaljazeera.net/nr/exeres/3367865-27-47-4f77

45. الجزيـــرة نـــت، اتســـاع الاحتجاجـــات بليبيـــا ومقتـــل العشـــرات، فـــي: http://www.aljazera.net/news/arabic/2011.02.19

46. الجزيـــــرة نـــــت، بـــــاب العزيزيـــــة بقبضـــــة الثـــــوار، فـــــي: http://www.aljaeera.net/news/arabic/9556-fcb6.440.b046

47. الجزيرة نت، بدء الصراع على النفط الليبي، تاريخ وتوقيت الزيارة: 2012/08/05 على الساعة 14:43. textid7129&www.libya-alyoum.com/news/index.php¨id21

48. الجزيـــرة نـــت، قتـــال ببنـــي وليـــد والتقـــدم نحـــو ســـرت، فـــي: http://www.aljazeera.net/news/arabic/19.10.2011

49. الجزيـــرة، الحـــوار الليبـــي يتواصـــل بـــالجزائر ومبـــاردتي لحـــل الأزمـــة، فـــي: .http//:www.aljazeera.net/news/arabic/10/03/2015

50. زياد عقل، الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة، كراسات إستراتيجية، في: http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?serial=657101&eid=2744.02.2011

51. سفارة ليبيا بإسبانيا، لمحة تاريخية عن ليبيا في: http://www.embajaddelibia.com/arab

52. عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة http://futureuae.com يوم الأربعاء 2021/05/13، على الساعة 12:50، ص 13.

53. فـــــرانس 24، الاشـــــتباكات فـــــي مدينـــــة بنغـــــازي، فـــــي: http://www.france24.com/ar/2001.02.16

54. م.سعيدي، الجولة الأولى من الحوار الليبي تتوج بـ " إعلان الجزائر "، صوت الأحرار، في: .http://www.djazairess.com/alahrar/123375/03/2015

55. مجزرة سجن أبو سليم في: http://www.aljazeera.net/news/10/03/2010/

56. محمد العربي اللادمي، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، تمنراست الجزائر، المركز الد يمقراطي العربي، المتحصل عليه من الموقع http//:www.democraticac/?=41719

57. موقف الجزائر من الأزمة الليبية، عبر موقف دويتشه فيله، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.dw.com/ar/%d9%85D9%81-%D8%A7D9

58. وكالة الأنباء الجزائرية، الأزمة الليبية:حوار الجزائر "خطوة أساسية" وثمرة التزام الجزائر، في .http://www.aps.dz/ar/algerie/13659/12/03/2015

59. يوسف العلاونة، عائلة القذافي، في: www.alialownoh.maktoobblog.com/02/12/2011

المراجع الأجنبية:

60. Agish Pyoy, The Crisis In Libya, ORF Issue Brief, 2011.

61. alwasat.ly.Patricipants aux Dialogues d'Algérie se Rassemblent pour Former une unité de Gouvernement on: http://www.goo.gl/5Toucs/14.04.2014

62. George Qaddafis, Islam in historial perspective, News York: 1995.

63. http/www.alintibaha.net/portal/D8/D1/D8/A3/D9/8A/5950-2011-1-29-01-17-38

64. http://www.onislam.net/rabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/128998-2011-02-21-10-50-03.html

65. Human Rights Watch ,Truth justice cant Wait, on: ttp//www.hrw.org/node/87096/section 09/12/12/2009

66. Khled Hroub.Haw al-jazeera Aarab Spring Advanced Qatar Foteign.

67. Michael.W.BOYLE.the folly of protection:is intervention against haddafi regime legal and legitimate? foreign affairs, march 2011.

68. Modelene Lindstron, kristiana zetterlund, Setting for the Military Intervention in Libya.

69. Obama, Gadadhafi Regime is no mor, in: www.contene.usatoday.com/comminitities/theaval/post/2011/obama-track-news-of-gadhafi/1&.vriexym620

70. Patrick haimzadeh, Au cœur de la libye de kadhafi, paris: Edition jean, cloud lottes.

71. Sally Khalifa Isac, Analyzer et Implication de l'intervention de L'ONTAN en libyen, université du Caire, 2012.

72. Simon Admes, Military Intervention and Régime Change in libya,Virginia jornal of international law, v52, n 02, 2012.

73. Varan viva and Anthony H , the libyan Uprising, An uncertain Trajectory CSIS, 20 juine 2011.

قائمة المحتويات

مقدمة:..... أ
الفصل الأول: ملامح السياسة الخارجية الجزائرية..... 12
المبحث الأول: المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية:..... 12
01- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:..... 12
المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية ومحدداتها:..... 16
الفصل الثاني: الأزمة الليبية..... 22
المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية..... 24
أولا: نظام حكم الرئيس الليبي معمر القذافي:..... 24
ثانيا: انتهاكات معمر القذافي..... 29
ثالثا: تدهور الأوضاع المعيشية..... 34
المبحث الثاني: أطراف الأزمة الليبية 37
أولا: الأطراف الداخلية: 37
ثانيا: الأطراف الخارجية:..... 43
المبحث الثالث: تطور الأزمة الليبية..... 48
أولا: بداية الانتفاضة:..... 48
ثانيا: تطور الأوضاع وتزايد الأزمة:..... 50
الفصل الثالث: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية لحلحلة الأزمة الليبية..... 59
المبحث الأول: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية: 61
المبحث الثاني: المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:..... 65
المبحث الثالث: الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية..... 71
خاتمة:..... **77**
قائمة المراجع:..... **79**

ملخص:

من خلال تطرقنا إلى موضوع المساعي الديبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية الذي أرهق كاهل الجزائر خوفا من الخطر القريب منها، وما ينتج عنها من مخاوف الجزائر من تبعات الأزمة الليبية، وتأثيرها على أمنها واستقرارها، كانت الديبلوماسية الجزائرية والتي هي إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية تتحرك من خلال القيام بعدة مبادرات اتجاه الأزمة الليبية، ومن خلال السعي إلى إرساء وترسيخ الأمن والسلم الدوليين عن طريق التعاون والتواصل بين الدول لفض النزاعات والصراعات من خلال تهيئة جو من التفاهم والانسجام والقيام بمفاوضات بين الأطراف المتنازعة وذلك للوصول إلى حلول سلمية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الأزمة، الجزائر، ليبيا، الصراع

Abstract:

Through our discussion of the issue of Algerian diplomatic endeavors to resolve the Libyan crisis, which burdened Algeria for fear of the danger close to it, and the resulting fears of Algeria about the consequences of the Libyan crisis, and its impact on its security and stability, the Algerian diplomacy, which is one of the most important tools of foreign policy, moves through Carrying out several initiatives towards the Libyan crisis, and by seeking to establish and consolidate international peace and security through cooperation and communication between countries to resolve disputes and conflicts by creating an atmosphere of understanding and harmony and conducting negotiations between the conflicting parties in order to reach peaceful solutions.

Keywords: Diplomacy, Crisis, Algeria, Libya, Conflict